

أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية:

"دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة"

The Impact of Audit Committees in Improving the Earnings Quality of Jordanian Industrial Puplic Shareholding Companies

"A Field Study on the Jordanian Industrial Puplic Shareholding Companies"

إعـداد الطالب

مهند سعدي أحمد حسين

الرقم الجامعي

401210158

إشـــراف

الدكتور

نجيب محمد حمودة مسعود

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كليـة الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

أيـــار/2015

تفويض

أنا الموقع أدناه "مهند سعدي أحمد حسين" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات, أو المنظمات, أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الأسم: مهند سعدي أحمد حسين

التوقيع:

التاريخ: 2015/05/27

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية:

"دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة"

وأُجيزت بتاريخ : 2015/05/27

أعضاء لجنة المناقشة	الجامعة	التوقيع
الدكتور : يونس الشوبكي (رئيساً)	الشرق الأوسط	
الدكتور : نجيب محمد مسعود (مشرفاً)	الشرق الأوسط	
الدكتور : معتز أمين السعيد (عضواً خارجياً)	البلقاء التطبيقية	

شكر وتقدير

بعد شكر الله عز وجل، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى مشرفي الدكتور نجيب محمد مسعود لتكرمه مشكوراً بالأشراف على هذه الرسالة، ولسعة صدره، إذ كان لملاحظاته السديدة أعظم الأثر في إعدادها بشكلها ومضمونها الحاليين، جزاه الله كل خير.

ويسعدني أن أتوجه بخالص الشكر والإمتنان للأساتذة الأفاضل (الدكتور يونس الشوبكي, والدكتور معتز أمين السعيد) الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، متشرفاً بمناقشتهم وراجياً المولى أن يوفقني للعمل بتوجيهاتهم، ونصحهم، وإرشادهم, وخبراتهم الواسعة لما بذلوه من جهد تدعيماً للجهد المتواضع الذي قدمته هذه الرسالة.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى أسرة جامعة الشرق الأوسط عامة ممثلة بإدارتها وكافة أعضاء هيئة التدريس الكرام، للجهود الخيرة والمميزة المبذولة في إثراء طلابها بالعلم والمعرفة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم يد المساعدة والعون وساهم في إنجاز هذا العمل, فلهم مني كل الشكر والمحبة والتقدير.

الأهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد...

والدي العزيز

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة .. صنعتها من اوراق الصبر .. وطرزتها في ظلام الدهر .. على سراج الأمل .. بلا فتور أو كلل .. رسالة تعلم العطاء كيف يكون العطاء .. وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء .. اليك أمي أهدي هذة الرسالة.. وشتان بين رسالة ورسالة .. جزاك الله خيراً .. وأمد الله في عمرك .. فأنت زهرة الحياة ونورها...

والدتي العزيزة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إخوتي

اي كلام شكر يوفيكم حقكم؟؟

أي قلم سيجرؤ على كتابة أسمائكم.. حروفي خجلي أمامكم.

فأنتم اخواني في نصحكم .. أصدقائي في دعمكم ..أحبائي في حنانكم.

أنتم عوني عندما احتجت إليكم .. وما زلتوا هنا كي لا أحتاج لغيركم فما أروع أن يشاركك صديق لحظات الم ويأخذ بيديك .. ويدعولك .. ويحس بما تحس به.....

أصدقائي

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية:

"دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"

إعداد الطالب

مهند سعدي أحمد حسين

إشراف الدكتور

نجيب محمد حمودة مسعود

هدفت الدراسة إلى بيان أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للعام 2014 والبالغ عددها (73) شركة، أما عينة الدراسة فقد شملت الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للعام 2014 والتي يزيد رأس مالها عن (5.000,000) مليون دينار، أي خمسة ملايين دينار فأكثر والبالغ عددها (51) شركة. أما وحدة التحليل فقد تكوّنت من أعضاء لجنة التدقيق والمدققين الداخليين للشركات والمدققين الخارجيين والبالغ عددهم (138) فرداً. ولتحقيق أهداف الدراسة أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي، لجمع البيانات وتحليلها وإختبار الفرضيات. وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد، بالإضافة لتحليل الإنحدار الخطي البسيط وذلك من أجل إختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لضوابط تشكيل لجان التدقيق (حجم لجنة التدقيق؛ إستقلالية لجنة التدقيق؛ خبرة ومعرفة لجنة التدقيق؛ عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق) على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة بورصة عمان بالإضافة إلى ووجود أثر ذي دلالة إحصائية للمهام الإدارية والفنية للجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام مجالس إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمراعاة وجود خبرة محاسبية ومالية وإدارية عن ممارسة فعلية في أعضاء لجان التدقيق التي تمكنهم من أداء مهامهم

بمهنية وفاعلية, ونظراً لاهمية الإستفادة من الدراسة الحالية ومتغيراتها وفقاً للأنموذج المقترح للمعادلات الهيكلية (SEM), فإننا نجد من الضروري التوسع في تطبيق الدراسة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان وشركات صناعية أخرى وعينة أوسع، من أجل الوصول إلى نموذج أكثر شمولية ويتناسب مع الشركات الإردنية.

الكلمات المفتاحية :– لجان التدقيق ؛ جودة الأرباح.

ABSTRACT

The Impact of Audit Committees in Improving the Earnings Quality of Jordanian Industrial Puplic Shareholding Companies
"A Field Study on the Jordanian Industrial Puplic Shareholding Companies"

Prepared by

Mohanad Sa'di Ahmad Hussein

Supervisor

Dr. Najeb Mohamed Hamouda Masoud

The study aimed to investigate the impact of Audit Committees to Improving the Earnings Quality in Public Shareholding Jordanian industrial companies listed on Amman Stock. The study population consists of all Public Shareholding Jordanian industrial companies listed on Amman Stock Exchange included (73) companies, the study sample consists of Public Shareholding Jordanian industrial companies listed on Amman Stock Exchange at year (2014) that Capital over (5.000,000) million included (51) companies, the unit of analysis consists of audit members board and internal auditors included (138) individuals. To achieve the objectives of the study، the descriptive analytical method was used for data collection, data analysis and testing hypotheses. Researcher have been used multiple regression analysis, in addition the simple linear regression analysis used. The results of the statistical tests reavleas there is a statistically significant impact of audit committee’s formation regulators (audit committee size,audit committee independence, audit committee experience and knowledge and number of times the Audit Committee meeting) on improving the Earnings Quality in Public Shareholding Jordanian industrial companies listed on Amman Stock and there is a statistically significant impact of managerial skills of audit committee’s on improving the Earnings Quality in Public Shareholding Jordanian industrial companies listed on Amman Stock.

The study recommended that necessity to boards of the Public Shareholding Jordanian industrial companies listed on Amman Stock taking into account the existence of accounting, Mangement and financial experience in the actual members of audit committees, which will enable them to perform their duties professionally and effectively, Due to the

importance of taking advantage of the current study and variables according to the model proposed structural equations (SEM), we find it necessary to expand the application of the study in the Jordanian Public Shareholding industrial companies listed on the Amman Stock Exchange and other industrial companies and wider sample, in order to reach a more comprehensive model and commensurate with the Jordanian companies.

Key words :- Audit committees ; Earnings Quality

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1 - 1): المقدمـــــة

(1 - 2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

(1 - 3): أهداف الدراسة

(1 - 4): أهمية الدراسة

(1 - 5): فرضيات الدراسة

(1 - 6): أنموذج الدراسة

(1 - 7): التعريفات الإجرائية

(1 - 8): حدود الدراسة

(1 - 9): محددات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1_1): المقدمـــــة

منذ أوائل الستينيات ولأسباب كثيرة طرحت تساؤلات حول لجان التدقيق في النشاط الإقتصادي ودورها في تحسين مستوى جودة الأرباح، وتعد الأن لجان التدقيق أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في إتخاذ قرارتها لأنها تقوم بعملية الإشراف على إعداد القوائم المالية، والحد من الخلافات بين الإدارة والمدقق الخارجي.

إذ زاد الإهتمام في السنوات الأخيرة بدور لجان التدقيق بصفتها الية للحاكمية المؤسسية، تهدف إلى زيادة مساءلة مجلس الإدارة وزيادة فاعلية وظيفة التدقيق وإستقلاليتها بعد حالات التعثر والفشل المالي والإداري لكثير من الشركات الأجنبية والمحلية ومن بين أهم الأهداف التي أدت إلى زيادة تأسيس لجان التدقيق هي تطوير توصيات تساعد على تحسين التقارير المالية من خلال تقوية وتعزيز دور لجان التدقيق, وتوفير عدة خصائص لزيادة فاعليتها، والمتمثلة في حجم اللجنة والخبرة والمعرفة المالية التي يمتلكها أعضاء اللجنة، ودرجة إستقلاليتهم وتكرار إجتماعات اللجنة (حمدان ومشتهى، 2011).

ومن ثم فإن الشركات أصبحت بحاجة إلى تلبية حاجات عملائها وتقديم مستويات أداء عالية عن طريق تشكيل لجان تدقيق لتحسين مستوى أرباح الشركة وجودتها، ولتحقيق نجاحات مستمرة، والمحافظة على الميزة التنافسية. فمنذ عام 1998 أصبح تأسيس لجان التدقيق إلزاميا للشركات التي يتم إدراجها في بورصة عمان, كما أشارت المادة (15) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة

والمعايير المحاسبة ومعايير التدقيق لعام 2005 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية إلى ضرورة قيام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة أعضاء من المستقلين (غير تنفيذيين) وتسمية أحدهم رئيساً للجنة، وتجتمع اللجنة على الأقل أربع مرات في السنة، كما حددت المادة نفسها مهام وصلاحيات لجنة التدقيق.

(1 - 2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

بسبب تزايد الإهتمام العالمي بوجود دور لجان تدقيق في الشركات، وتسليط الضوء على فعاليتها ودورها في الرقابة والإشراف بما ينعكس على المساهمين وزيادة ثقتهم بالقوائم المالية المصدرة من قبل الشركات كون لها دوراً مسانداً للإدارة بالوفاء في مسؤولياتها، وفي الأردن فقد أصدرت هيئة الأوراق المالية الأردنية تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية رقم (1) لعام 1998 للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، جاء فيها ضرورة أن تقوم الشركات بتشكيل لجان التدقيق من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين وحددت مهام وصلاحيات عمل تلك اللجان، على أن تجتمع أربع مرات في العام على الأقل. وفي عام 2002 أشار قانون الأوراق المالية رقم (76) إلى ضرورة تشكيل لجان التدقيق وأوضح أنه يتوجب على مجلس الإدارة تشكيل لجنة تسمى لجنة التدقيق تتألف من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وإعلام الهيئة بهذا التشكيل وبأي تغير يطرأ عليه وحدد مهام اللجنة وصلاحياتها ومدة عملها. لذلك تسعى الدراسة إلى القيام بالتحقق من مدى تطبيق التشريعات الخاصة بلجان التدقيق من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ثم الى إختبار دور لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح لهذه الشركات.

ومن هنا ظهرت الحاجة لإجراء هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

السؤال الرئيسي الأول:

"**هل تؤثر ضوابط تشكيل لجان التدقيق (حجم لجنة التدقيق؛ إستقلالية لجنة التدقيق؛ خبرة ومعرفة لجنة التدقيق؛ عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق) على تحسين مستوى جودة الأرباح (تدنية المصاريف ؛ زيادة العوائد) في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟**"

يشتق منه الأسئلة الفرعية الأتية:

1. هل يؤثر حجم لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟
2. هل تؤثر إستقلالية لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ؟
3. هل تؤثر خبرة ومعرفة لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ؟
4. هل يؤثر عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ؟

السؤال الرئيسي الثاني:

"**هل تؤثر مهام لجان التدقيق (المهام الإدارية والمهام الفنية) على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ؟**"

يشتق منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تؤثر مهام لجان التدقيق الإدارية على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ؟
2. هل تؤثر مهام لجان التدقيق الفنية على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ؟

(1 - 3): أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أثر لجان التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، وذلك من خلال:

1. بيان أثر حجم لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
2. بيان أثر إستقلالية لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
3. معرغة أثر وخبرة ومعرفة لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
4. التعرف على تأثير عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

5. التعرف على تأثير مهام لجان التدقيق (الأدارية والفنية) على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

6. بناء أنموذج مقترح يوضح تأثير لجان التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح من حيث تدنية المصاريف وزيادة العوائد في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

(1 - 4): أهمية الدراسة

تستمد الدراسة الحالية اهميتها من اهمية مفهوم لجان التدقيق ودورها في تحسين جودة الأرباح على النحو التالي:

1. تقييم مدى أثر لجان التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لما توفره من معلومات هامة لعمل البورصة.

2. قياسها لجودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان وهذا يعني أنها تقدم معلومات هامة للمستثمرين حول جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، التي تعتمد عليها العديد من القرارات الإستثمارية.

3. تبين خصائص لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح التي تساهم في توضيح فاعلية لجان التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

(1 - 5): فرضيات الدراسة

إستناداً إلى مشكلة الدراسة واسئلتها والاهداف المحددة لها، تمت صياغة الفرضيات الرئيسة التالية، التي سيجرى اختبارها، واستخلاص النتائج والتوصيات من خلالها، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة الأولى HO_1

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضوابط تشكيل لجان التدقيق (حجم لجنة التدقيق؛ إستقلالية لجنة التدقيق؛ خبرة ومعرفة لجنة التدقيق؛ عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق) على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى HO_{1-1}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثانية HO_{1-2}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستقلالية لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثالثة HO_{1-3}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لخبرة ومعرفة لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرضية الفرعية الرابعة HO_{1-4}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرضية الرئيسة الثانية HO_2

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمهام لجنة التدقيق (المهام الإدارية ؛ المهام الفنية) على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرضية الفرعية الأولى HO_{2-1}

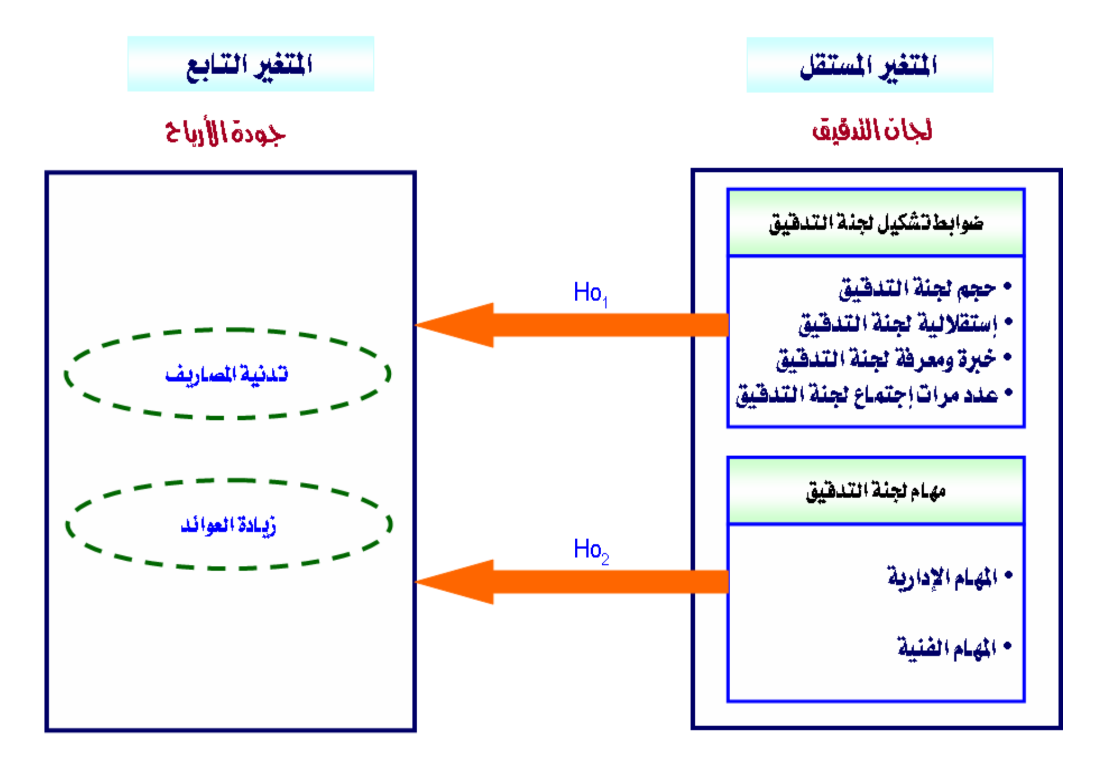
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمهام الإدارية للجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرضية الفرعية الثانية HO_{2-2}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمهام الفنية للجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

(1 - 6): أنموذج الدراسة

يوضح الشكل (1 – 1) أنموذج الدراسة والذي يبين وجود متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع. إذ يتضح أن المتغير المستقل والممثل بلجان التدقيق والذي تم قياسه من خلال ضوابط تشكيل لجان التدقيق ومهام لجان التدقيق. كما يوضح الشكل أيضاً وجود المتغير التابع وهو جودة الأرباح والذي تم الإعتماد في قياسه بتدنية المصاريف وزيادة العوائد.



شكل (1 - 1) أنموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحث بناءاً على فرضيات الدراسة

وقد تم بناء وتطوير أنموذج الدراسة فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة Independent Variables بالإعتماد على دراسة (Rustam, et..al., 2013: 697–716). اما ما يتعلق بمتغير الدراسة التابع Dependent Variable فقد تم الإعتماد فيه على دراسة (حمدان، 2012: 265 – 301) ودراسة (حمدان وآخرون، 2012: 409 – 433)

(1 - 7): التعريفات الإجرائية

لجان التدقيق: لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذين , تتكون من عدد من الأعضاء يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة عمل سابقة في مجال المحاسبة أو الأمور المالية أو أن يكون حامل لمؤهل علمي أو شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية أو المجالات الأخرى ذات العلاقة, تجتمع اللجنة دورياً على أن لا يقل عدد إجتماعتها عن أربعة إجتماعات في السنة وتدون محاضر هذه الإجتماعات بشكل أصولي, تتولى اللجنة مهمة الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والرقابة والتدقيق في الشركة, ومناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من إستيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة وعدم وجود ما يؤثر على إستقلاليته, وبحث كل ما يتعلق بعمل المدقق الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة، ومراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة, ومتابعة مدى تقيد الشركة وإلتزامها بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية, ودراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها, ودراسة خطة عمل

مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعملة, ودراسة وتقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي, والإطلاع على تقييم المدقق الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وتقارير التدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي, والتوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي, والتأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد صفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة, ومراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها, أو اي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة (هيئة الأوراق المالية, دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان, 2008).

جودة الأرباح: مدى إستمرارية تدفق الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وقدرة الأرباح الحالية على عكس الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، إضافة إلى قدرة الشركة على تدنية التكاليف لتحقيق عوائد مالية في المدى الطويل (Hermann's, 2006).

(1 - 8): حدود الدراسة

تنقسم حدود الدراسة الحالية إلى:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة بالشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

الحدود الزمانية: المدة الزمنية المستغرقة لإنجاز الدراسة، وهي الفترة الممتدة ما بين شهر أيلول 2014 الى أذار 2015.

الحدود البشرية: شملت الحدود البشرية للدراسة الحالية من أعضاء لجنة التدقيق والمدققين الداخليين والخارجيين للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

(1 - 9): محددات الدراسة

1. لا تشمل الدراسة الشركات الصناعية المساهمة العاملة في الأردن.
2. يقتصر تطبيق هذه الدراسة على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
3. إن دقة نتائج هذه الدراسة مرهونة بمدى تعاون أفراد عينة الدراسة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

(2 . 1): المقدمـــة

(2 . 2): لجان التدقيق

(2 . 3): جودة الأرباح

المبحث الثاني: الدراسات السابقة العربية والأجنبية

أولاً: الدراسات العربية

ثانياً: الدراسات الأجنبية

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار النظري

(2 - 1): المقدمة

نظراً لأهمية لجان التدقيق في الاشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركات والالتزام بتعليماتها والحد من المشاكل التي تتعرض لها تلك الشركات مثل تلك التي سببت انهيار كبرى الشركات العالمية بسبب حالات الغش والتلاعب والإهمال من قبل أطراف خارجية او أطراف داخلية أو كليهما معا. فقد أخذ العالم ينظر إلى مفهوم حوكمة الشركات وتبني قواعدها سواء في تشريعاتها أو في أنظمتها لما لها من فوائد ومزايا لا حصر لها وتعرف الحوكمه بأنها **(**هي قوانين وتعليمات تلتزم بها الشركات لإظهارها بشكل أكثر شفافية ووضوح في النواحي المالية والهيكليه ، ويزيد من مصداقيتها في أسواق المال**)**. ويتم تطبيق الحوكمه بعدة طرق، فإما أنها تفرض بقوة القانون أو التوصية على استخدامها، فتقوم مجالس إدارة الشركات بتطبيقها لغايات تحسين أداء الشركة او يتم فرض بعضها عن طريق القانون ويتم الآخر طواعية حسب أهمية المعيار, حيث ذكر دليل قواعد حوكمة الشركات الصناعية المساهمة العامة والصادر عن هيئة الأوراق المالية في الباب الخامس الإفصاح والشفافية عن لجان التدقيق ومهامها وصلاحيتها, فأصبح من الجدوى وجود ضوابط جادة ومعايير وقوانين مقننة من حيث الشكل والمضمون والجوهر في إنتقاء لجان التدقيق

تحوي معايير تحدد شروط تشكيل تلك اللجان ووظائفها ومهماتها، بحيث يمكن تطبيقها على الصعيد العالمي والمحلي ولا سيما في ظل الأزمة المالية العالمية في بداية الألفية الثالثة وأثرها في انهيار ليس على صعيد الشركات وإنما على صعيد الدول ومنها الكبرى، إذ انتقدت بعض الدراسات المتعلقة بلجان التدقيق وبعضها أظهر تحفظا على كيفية تشكيل لجان التدقيق والشروط الواجب توافرها في تلك اللجان من أجل ضمان استقلاليتها اللازمة في الحصول على نتائج إيجابية من خلال دورها في عملية الاشراف والرقابة بصورة أكثر حيادية وموضوعية.

وعلى الصعيد المحلي كان لا بد من مواكبة التطورات الحاصلة في العالم، وتفادي المشاكل التي تعرضت لها كبرى الشركات في الدول المتقدمة فتم وضع المعايير والنصوص والتشريعات الخاصة بلجان التدقيق، من قبل كل من هيئة الاوراق المالية وتعليمات الإفصاح للشركات المصدرة، وقانون الشركات الأردني والبنك المركزي الأردني بالنسبة للبنوك العاملة في الأردن، في ظل انفتاح سوق الأعمال الأردني على الأسواق العالمية ودخولها في منظمات سوق الأعمال كمنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التجارة الحرة، ومن أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية والعربية.

(2 - 2): لجان التدقيق

(2 - 2 - 1): نشأة وتطور لجان التدقيق

يعد التلاعب والغش في التقارير المالية من أهم الأسباب التي أدت إلى تشكيل لجان التدقيق في الشركات، وكانت الانهيارات والاخفاقات المالية في كبرى الشركات العالمية خلال الثلاثة عقود الماضية الدافع الأكبر أمام الهيئات المهنية والمنظمات والمشرعين للمطالبة والتوصية بتشكيل لجان

التدقيق من اعضاء مجلس الإدارة على ان تحدد لها المهام والواجبات وكيفية تشكيلها من اجل مساعدة مجالس الإدارة في القيام بمسؤولياتها في الإشراف والرقابة (المومني، 2009: 463). إذ أن اللجنة المكلفة من قبل مجلس الإدارة يحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها، تمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهامها، وتقوم بمهام عديدة أهمها مراجعة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة كما أنها تعمل كحلقة وصل بين مدقق الحسابات الخارجي وبين مجلس الإدارة، ومن المهام الأخرى مراجعة تعيين المدقق الخارجي، ومراجعة خطة التدقيق، ومراجعة نتائج التدقيق، ومراجعة نظام الرقابة الداخلي (Andrew & Goddard, 2000).

يمكن القول بأن لجان التدقيق ليست وليدة هذا القرن، إنما نشأت فكرة لجان التدقيق في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عندما قامت بورصة لندن للأوراق المالية في عام (1978) بنصح الشركات البريطانية المدرجة بالبورصة بتشكيل لجنة تدقيق، وفي عام (1980) كان للحاكمية المؤسسية دور في الحديث عن واجبات المديرين غير التنفيذيين، في عام (1991) أصدر معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز توصية بتطبيق مفهوم لجان التدقيق ووضع تفصيلات حول كيفية تشكيلها وتحديد واجباتها، وذلك نظرا للحاجة إلى الوصول لتدقيق أفضل وأكثر فاعلية للجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها وتمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهامها، وتقوم بمهام عديدة أهمها مراجعة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة كما أنها تعمل كحلقة وصل بين مدقق الحسابات الخارجي وبين مجلس الإدارة، ومن المهام الأخرى مراجعة تعيين المدقق الخارجي ومراجعة خطة التدقيق ومراجعة نتائج التدقيق ومراجعة نظام الرقابة الداخلي (Andrew & Goddard, 2000).

وتعتبر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية أهم التجارب الدولية في مجال تطبيق لجان التدقيق نظرا لطبيعة سوق رأس المال بها، فقد ارتبط ظهور ونمو فكرة لجان التدقيق بأزمة الكساد الاقتصادي الكبير التي هزت العالم عامي (1928) و (1929) والتي كانت بمثابة نقطة تحول كبير في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بكل جوانبه. الأمر الذي استطاعت معه إدارات الشركات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية من إظهار نتائج غير صحيحة وتضليل المساهمين، والذي بدوره أدى إلى انهيار الأسهم بشكل كبير وتمخض هذا الكساد الكبير عن إنشاء هيئة الأوراق المالية الأمريكية (قديح، 2013: 41)

ودعما لهذا التوجه أصدرت العديد من الجهات المعنية بمعظم دول العالم مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وفرنسا وماليزيا توصياتها حول أهمية إنشاء لجان التدقيق في الشركات حيث أصبح لهذه اللجان دور فاعل في تقييم أداء الشركات وتقدير قيمتها السوقية ودعم موثوقية تقاريرها المالية (أبو زر، 2010).

وفي الأردن فقد أصدرت هيئة الأوراق المالية الأردنية تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية رقم (1) لعام 1998 للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، جاء فيها ضرورة أن تقوم الشركات بتشكيل لجان التدقيق من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين وحددت مهام وصلاحيات عمل تلك اللجان، على أن تجتمع أربع مرات في العام على الأقل. وفي عام 2002 أشار قانون الأوراق المالية رقم (76) إلى ضرورة تشكيل لجان التدقيق وأوضح أنه يتوجب على مجلس الإدارة تشكيل لجنة تسمى لجنة التدقيق تتألف من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وإعلام الهيئة بهذا التشكيل وبأي تغير يطرأ عليه وحدد مهام اللجنة وصلاحياتها ومدة عملها (أبو ميالة، 2007: 23). كذلك أشارت تعليمات الإفصاح في معايير المحاسبة ومعايير التدقيق الصادرة عن مجلس

مفوض هيئة الأوراق المالية رقم (53/ 2004) في المادة رقم (15) أنه على مجلس إدارة الشركة تشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة أعضاء من غير التنفيذيين وتسمية أحدهم رئيساً للجنة ويعد عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي إذا لم يكن موظفاً في الشركة أو يتقاضى راتباً منها وتجتمع لجنة التدقيق بصفة دورية وتقدم تقريرها إلى مجلس الإدارة على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربع مرات في السنة (مشتهى، 2008: 20).

أما بالنسبة لقانون البنوك الأردني رقم (28) لعام 2000 فقد حدد مهام وصلاحيات عمل لجان التدقيق وطالب البنوك بتشكيل لجان التدقيق من ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وحدد مهام وصلاحيات تلك الجان على أن تجتمع أربع مرات في العام (الفرح،2001: 38).

(2 - 2 - 2): مفهوم وأهمية وأهداف لجان التدقيق

عرف (حماد، 2005: 194) لجنة التدقيق بأنها لجنة دائمة منبثقة من مجلس الإدارة، وتتكون من ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين ذوي الكفاءة والخبرة وتجتمع معظم لجان التدقيق كل ربع سنة، ويجب أن يكون لها خط اتصال مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير السنوي، وتسعى اللجنة لتقديم رؤية واضحة عن مدى تحقيق مبادئ حوكمة الشركات والقيام بمهمة الرقابة والتدقيق والمساءلة. فيما عرفها (الذنيبات، 2006: 181) بأنها تلك اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في المنشأة، وأن الهدف الأساس من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفة التدقيق وزيادة مساءلة الإدارة.

كما عرفت بأنها لجنة يتم تعيين أعضائها عن طريق الشركة من أعضاء غير التنفيذين بمجلس الإدارة وتعد قناة اتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للشركة ولها دور رقابي على جميع عمليات الشركة (دحدوح، 2008: 256).

وأشار (الرحيلي، 2008: 192) بأن لجنة التدقيق لجنة مكونة من مديري الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في تدقيق القوائم المالية السنوية قبل تسليمها لمجلس الإدارة وتعد لجنة التدقيق كحلقة وصل بين المدققين ومجلس الإدارة وتتخلص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المدقق القانوني ونطاق ونتائج عملية التدقيق وكذلك الرقابة الداخلية للشركة وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر.

وحدد (Arens, et..al., 2010:84) لجنة التدقيق بأنها عدد مختار من الأشخاص من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة تكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية المدقق عن الإدارة وقد تتكون من ثلاثة أو خمسة أو سبعة أعضاء من مجلس الإدارة من غير المديرين.

ووفقاً للتعريفات السابقة، يلاحظ الباحث أن جميعها تشترك بمجموعة محاور رئيسة، هي:

1. يتم اختيار لجنة التدقيق من قبل مجلس الإدارة ومهمتها مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية.
2. تتألف لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ممن يتوفر فيهم الخبرة المالية والمحاسبية.
3. يكون الحد الأدنى لعدد أعضاء لجنة التدقيق ثلاثة أعضاء.
4. مسؤولية لجنة التدقيق تتعلق بتدقيق عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وفحص أنظمة الرقابة الداخلية ومراجعة تدقيق إعداد التقارير المالية وكذلك مراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

ويرى (سليمان، 2006: 144 – 148) بأن أهمية لجان التدقيق تتجلى من خلال المنافع المتوقعة منها والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة مثل مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح ويمكن توضيح المنافع التي تقدمها لجان التدقيق للأطراف السابقة على النحو التالي:

1. **أهميتها بالنسبة لمجلس الإدارة:** إذ أن إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والتدقيق من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمدقق الخارجي أثناء عملية التدقيق وفي نهايتها وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشكلات التي قد يواجهها المدقق مع إدارة الشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.

2. **أهميتها بالنسبة للمدقق الخارجي:** إذ ان الدور الذي تلعبه لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان التدقيق في تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمدقق الخارجي وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المدقق الخارجي والداخلي.

3. **أهميتها بالنسبة للتدقيق الداخلي:** تقوم لجان التدقيق باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم التدقيق الداخلي.

4. **أهميتها بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية:** إذ أن إنشاء لجان التدقيق داخل الشركات يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.

إن الهدف الأساسي من تشكيل لجان التدقيق هو ضمان خلو البيانات المالية من الأخطاء والغش والسعي إلى اكتشاف تلاعب وغش الإدارة، إذ يرى (أحمد، 2001) أن أهداف لجان التدقيق تتمثل في الآتي:

1. دعم مصداقية القوائم المالية السنوية التي يتم تدقيقها لضمان أمان الإفصاح والشمولية لهذه القوائم.
2. توفير قناة اتصال بينها وبين المدققين الداخليين والخارجيين وبينهم وبين مجلس الإدارة، مما يضمن تناسق المعلومات داخل المجلس.
3. تنسيق العمل بين المدققين الداخليين والخارجيين.
4. مساندة المديرين على القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه.

ويضيف (السويطي، 2006) بعض الأهداف الأخرى مثل:

1. التحقق من كفاءة نظم إدارة المخاطر وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.
2. التحقق من أن العمليات المالية وتصرفات الأشخاص تتوافق مع الأنظمة والقوانين المعمول بها.
3. العمل على حل القضايا والإشكاليات التي تعود لأسباب مختلفة من خلال استخدام اللجنة كأداة تحقيق داخلية مستقلة تناقش أية حالة تذمر أو شكوى تؤثر في أعمال الشركة.
4. الاهتمام بسمعة الشركة والحفاظ عليها عن طريق توثيق العلاقات، وإجراء الحوار والاتصالات مع جميع الأطراف ذات المصلحة فيها.

ويرى (Sawyer, et..al., 2003: 18) في مساعدة مجلس الإدارة على إنجاز مهماته الرقابية على أنظمة الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق وعمليات الإبلاغ المالي والتأكد من أن الشركة تقوم بأعمالها حسب الأنظمة والقوانين وقواعد السلوك المطبقة، وأن اللجنة لها سلطة التحقيق في أي أمور تقع ضمن مسؤولياتها، والاحتفاظ بمستشارين مستقلين من جميع التخصصات اللأزمة لتقديم المشورة، والحصول على كافة المعلومات المطلوبة لتحقيق أهدافها من خارج الشركة أو داخلها.

إذ أن الهدف الأساسي من تشكيل لجان التدقيق يتمثل في تطبيق أنظمة رقابة قوية تعتمد على التغذية العكسية وتبادل المعلومات مع الإدارات والأقسام المختلفة، من أجل تحقيق التعاون وزيادة الثقة بين جميع العاملين والأطراف الأخرى في الشركة (Coletti, et..al., 2005: 496).

(2 - 2 - 3): خصائص لجان التدقيق ومهامها

أولاً: حجم أعضاء لجنة التدقيق

يختلف عدد أعضاء اللجنة من شركة لأخرى ومن دولة لأخرى وذلك وفقا لحجم مجلس الإدارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها. لكن وبغض النظر عن حجم الشركة ونشاطها ينبغي ان يكون عدد الأعضاء كافيا لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من القيام بالمهام الملقاة عليها وتحقيق اهدافها، ومع الأخذ بالحسبان عدم زيادة هذا العدد بصورة قد تحد من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم تخفيضه بصورة تحد من اداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية، علما بأن العدد الامثل لأعضاء لجنة التدقيق يتراوح بين ثلاثة وخمسة إلى سبعة اعضاء وذلك لضمان استقلالية اللجنة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا وان التشكيل الجيد

للجان التدقيق يجب ان يجمع بين الخبرة ومناوبة العضوية لضمان استمرار عنصر الخبرة وتحديث وجهات النظر والأراء (Rustam, et..al., 2013: 704).

ثانياً: إستقلالية أعضاء لجان التدقيق

يكاد يكون الاستقلال مبدءاً عاماً يتفق عليه الجميع كأحد محددات فعالية هيكل لجنة التدقيق، ويقضي ذلك بأن تضم اللجنة أغلبية من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ذوي القدرة على ممارسة التقدير والحكم بشكل مستقل عن الإدارة (محروس، 2011). ويمثل مبدأ الاستقلالية عنصر هام لأعضاء اللجنة للقيام بإعمالهم الرقابية حيث أن الإستقلال يزيد من القوة التي يمتلكها الأعضاء ويجعل لهم اليد الطولى على الإدارة، وهذا يمكنهم من أداء عملهم دون تأثير، ويعرّف استقلال أعضاء لجنة التدقيق بمدى قدرتهم على اتخاذ القرارات بموضوعية وواقعية دون أن يتأثروا بالآخرين حتى ولو تعارضت مع رغبات ومصالح الإدارة العليا للوحدة الاقتصادية، حيث يقاس استقلالهم بعدد المديرين غير التنفيذيين في اللجنة (حسن، 2009: 100).

ثالثاً: الخبرة والمعرفة لدى أعضاء لجان التدقيق

من الأمور المتفق عليها أحياناً أن يتمتع أعضاء لجان التدقيق بالخبرة والمعرفة والمهارة بمقدار يمكنهم من متابعة انظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الالتزام باجراءات الأنظمة الاضافة إلى القدرة على فهم الأمور المحاسبية والتدقيق والإدارة المالية وان يكونو على معرفة كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط الشركة او المجال الذي تعمل فيه. إذ أن تعقد الأدوات المالية وتعقد هياكل رأس مال الشركات وظهور صناعات جديدة والتطبيق الخلاق للمعايير المحاسبية كلها معا توضح اهمية وجود أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين فقط للعمل في لجان التدقيق وان الخبرة لدى اعضاء اللجنة تعد أحد الأركان المهمة نظرا لأن العديد من المشكلات المحاسبية التي ينبغي على

لجان التدقيق حلها تعتمد على الحكم الشخصي والذي مما لا شك فيه يتأثر بمستوى الخبرة المتوافر لدى العضو في مجال المحاسبة والتدقيق.

رابعاً: عدد اجتماعات أعضاء لجان التدقيق

يعد عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة التدقيق خلال العام من الأمور التي تؤثر في فعالية لجنة التدقيق، إذ يعد ذلك مقياساً مهماً على مقدرة اللجنة على القيام بمهامها وممارسة دورها بشكل ايجابي. وعدد المرات هذا يرتبط بحجم مسؤوليات اللجنة وبطبيعة الظروف التي تمر بها الشركة. وهذا العدد تقرره اللجنة نفسها حسب ما تعتقده مناسباً. فقد أوصى تقرير (Smith Report) في بريطانيا الصادر عام (2003) بان العدد المناسب يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات في العام بينما أوصت لجنة (Tread Way) في الولايات المتحدة بأن يكون الإجتماع على أساس ربع سنوي (Rustam, et..al, 2013: 704). وقد أوصت المادة (15) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لعام 2005 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية بأن تجتمع اللجنة على الأقل أربع مرات في السنة.

(2 - 2 - 4): مداخل تكوين لجان التدقيق والعوامل المساهمة في تشكيلها

هناك مدخلان يمكن إتباعهما عند تكوين لجان التدقيق وهما المدخل الاختياري والمدخل الإلزامي (العطار، 2003):

أولاً: المدخل الاختياري

ويعني عدم وجود أي إلزام قانوني بتكوين لجان التدقيق، ويترك الاختيار للشركة تقرير مدى حاجتها للجنة التدقيق، ويتم تطبيق هذا المدخل في المملكة المتحدة على اعتبار انه أكثر فعالية

ومرونة من المدخل الالزامي، ويرى مؤيدو هذا المدخل انه كلما كان هناك قدرة على الاختيار كان هناك فاعلية في أداءها لمهامها وأعمالها، أما معارضو هذا المدخل فيرون انه في ظل بيئة اختيارية تماماً ينخفض عدد الشركات التي تقوم بتكوين لجان التدقيق.

ثانياً: المدخل الإلزامي

ويعني أن تكوين لجان التدقيق في الشركات يتم بحكم القانون المنظم لهذه الشركات، أو كشرط أساسي لتسجيل الشركة في بورصة الأوراق المالية، ويتم تطبيق هذا المدخل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واستراليا، ويرى مؤيدو هذا المدخل أن تكوين لجان التدقيق بصورته الإلزامية، يعطي شرعية واستقلالية وسلطة أكثر للجنة التدقيق، الأمر الذي يدعم قيامها بمهامها المفوضة لها بكفاءة، أما معارضو هذا المدخل فيرون أن تكوين لجان التدقيق ستكون مجرد استيفاء للشكل.

لقد ساعدت كثيراً من العوامل على زيادة الاهتمام بموضوع لجان التدقيق واتجاه معظم الشركات والبنوك نحو تشكيل تلك اللجان (علي وشحاته، 2007: 314) وأهم هذه العوامل ما يلي:

1. تزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات والبنوك وتزايد حالات الغش والتلاعب بها.
2. زيادة رغبة الشركات والبنوك في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها، والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية.
3. زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات والبنوك لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية.

4. التناقض الموجود بين مدققين الحسابات الخارجيين وبين إدارة الشركة وبخاصة في مجال المحافظة على استقلال المدقق الخارجي لإبداء الرأي الفني المحايد، ومن ثم فإن وجود لجنة التدقيق في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مدقق الحسابات.

5. وجود لجنة التدقيق يحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية، وبالتالي تدعيم الثقة في عملية إعداد القوائم المالية ومراجعتها، خاصة في ظل اقتصاديات السوق والمنافسة.

6. حاجة أصحاب المصلحة في الشركات إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم بشأن الأمور المالية والرقابية.

7. الحاجة المتزايدة إلى تحسين الثقة والجودة في التقارير المالية بهدف زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

ومن العوامل التي ساهمت أيضاً في تشكيل لجان التدقيق مواعيد تقديم التقارير المالية والتي تتطلب في بعض الدول ضرورة النشر الفعلي لتقارير مالية ربع سنوية إلى جانب التقارير السنوية، وهو ما يستلزم قدراً كبيراً من الوقت والجهد، وقد يكون إشراك كافة أعضاء مجلس الإدارة في هذه العملية أمراً لا يتسم بالكفاءة من ناحية تخصيص موارد مجلس الإدارة (سليمان، 2006: 144).

وبعد التعرف على مفهوم وخصائص لجان التدقيق يرى الباحث أن لجان التدقيق تهدف الى تحسين عملية إدارة الشركات والرقابة عليها وحماية مصالح المساهمين وغيرهم من ذوي العلاقة, وتجنب الغش والإحتيال وإساءة استخدام السلطات من قبل إدارات الشركات, حيث أنها تقوم بدراسة القوائم المالية ومناقشة نتائج عمل المدققين الداخليين والخارجيين, وكل هذا يمكن أن يكون بمصلحة الشركات ويضيف المزيد من الشفافية في القوائم المالية, ويوفر العلومات اللازمة للغير وفي الأوقات المناسبة لمساعدتهم في إتخاذ قراراتهم, والإلتزام بالقواعد والتعليمات والقوانين والشفافية والوضوح

والأمانة, ولتعميم الفائدة أرى أن تقوم الشركات المساهمة العامة ممن لا تخضع لهذه القواعد (الشركات غير المُدرجة في بورصة عمان) والشركات المساهمة الخاصة وحتى تلك ذات المسؤولية المحدودة ذات رؤوس الأموال الكبيرة إلى إيجاد لجان التدقيق ومنحها الصلاحيات والمسؤوليات لتساهم في تقديم بيانات مالية موثوقة مع مراعاة حجم الشركة ومدى قدرتها على تطبيق هذا الأمر.

(2 - 3): جودة الأرباح

هناك إختلاف في وجهات النظر حول مفهوم جودة الأرباح، ففي حين يستخدم البعض استمرارية الأرباح كمقياس لجودتها. إذ بين (Altamuro & Beatty, 2006) إن الاستمرارية في الأرباح تشير إلى مدى إرتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية. فيما بين (قراقيش، 2009) بأن جودة الارباح تشير إلى المدى الذي تعبر عنه الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية للشركة، أو بعبارة أخرى فإن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي ملموس وتخلو من المبالغات أو الأرقام الإحتمالية.

ويعتبر مفهوم جودة الأرباح جزءاً مهماً في عملية التحليل المالي، فالأرباح ذات الجودة العالية تساعد المحللين الماليين على تحليل المعلومات لثلاثة جوانب أساسية هي الاداء التشغيلي الحالي للشركة، الأداء التشغيلي المستقبلي، وقيمة الشركة (Dechow & Schrand, 2004). كذلك فإن جودة الأرباح يتم استخدامها كمؤشر على توزيعات الأرباح. إذ بينت دراسة (Farinha, 2007) بوجود علاقة بين جودة الأرباح وبين توزيعات الأرباح، فإحتمالية دفع الشركات لتوزيعات ارباح تزداد بزيادة جودة الأرباح، كما أن مقدار تلك التوزيعات يزداد أيضاً بزيادة جودة الأرباح.

وتتبع أهمية جودة الأرباح من أهمية الارباح التي تعتمد عليها عدة أطراف في اتخاذ قراراتها (Dechow, 1994). كما أكد (Bagava, 2006) بأن جودة الارباح تعتبر عنصراً مهماً في القوائم المالية حيث تستخدم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، حيث إن الاعتماد على أرباح ذات جودة منخفضة يؤدي إلى إدارة غير مناسبة للثروة (Schipper & Vincent, 2003).

وقد لخص (De-jun, 2009) العوامل المؤثرة في جودة الأرباح في ستة عوامل هي:

1. **جودة المعايير المحاسبية:** حيث إن صرامة المعايير من شأنها أن تمنع الإدارة من إستغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية في إدارة الأرباح وذلك ما من شأنه أن يزيد من جودة الأرباح.
2. **اختلاف المعايير المحاسبية:** اذ أن اختلاف المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية بين المعايير المحلية والدولية من شأنه ان يمثل عاملاً مهماً في التأثير على جودة الأرباح، إذ يبين أن الشركات التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية لديها أقل ممارسات لتمهيد الدخل وأقل ممارسة لإدارة الأرباح.
3. **تركيبة حملة الأسهم:** إذ أن أقل ممارسات إدارة الأرباح هي في الشركات التي لديها أعلى نسبة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وأن هناك علاقة موجبة بين نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح.
4. **سيطرة حملة الأسهم:** إذ أن في بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي حيث يكون للدولة سيطرة على نسبة من أسهم الشركات وجد أنه عندما تنخفض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف فإن جودة الأرباح تنخفض في هذه الشركات.
5. **تأثير أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح:** إذ إن الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة قد يساهمون في رفع جودة الأرباح.

6. **تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح:** إذ أن لجنة التدقيق كبيرة الحجم قد تزود اشرافاً أكثر على إعداد التقارير المالية وهو ما من شأنه قد يؤدي الى التحسين من جودة الأرباح من خلال تخفيض إحتمال التلاعب في القوائم المالية.

ويرى الباحث أن للجان التدقيق أثر على تحسين مستوى جودة الأرباح , حيث إذا طبقت القوانين والتشريعات الخاصة بلجان التدقيق سوف يؤدي ذلك إلى تحسين التقارير المالية التي تشرف لجان التدقيق على مراقبتها مما يؤدي إلى التحسين في جودة الأرباح, حيث أن ما يلفت نظر مستخدمي القوائم المالية وإهتمامهم هو الأرباح التي تحققها الشركة, فإن دراسة العلاقة بين لجان التدقيق وجودة الأرباح له أهمية كبيرة بأنه يخدم الأطراف المستفيدة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف التي تمتلكها لجان التدقيق وأثرها في إنجاز الدور الموكل إليها.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة العربية والأجنبية

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة العربية والاجنبية وتم الإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة خدمة لمتغيراتها، وفيما يلي إستعراض لبعض هذه الدراسات.

أولاً: الدراسات العربية

دراسة (عبد اللطيف، 2006) بعنوان: "**مدى فاعلية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وأثر بعض خصائص الشركات عليها من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن**".

أظهرت هذه الدراسة مدى فعالية لجان التدقيق في الأردن وأثر بعض العوامل الخاصة بالشركة فيها، من خلال معرفة مدى قيام لجان التدقيق لأداء مسؤولياتها المحددة في القوانين والتشريعات الأردنية، ومدى فاعلية لجان التدقيق في تحقيقها لعدد من المنافع المتوقعة وأهم المحددات والمعوقات، وأثر بعض العوامل التي قد تؤثر على فاعليتها من حيث حجم الشركة وحجم مديونيتها والصفات التي يتمتع بها مجلس إدارتها، من خلال وجودها في تلك الشركات، إذ إستخدم الباحث في دراسته أسلوب الاستبانة، حيث وزعت على مكاتب التدقيق الخارجي والبالغ عددها (21) مكتب تدقيق والتي تمثل عينة الدراسة، إذ كشفت نتائج الدراسة أن فاعلية لجان التدقيق في الأردن قليلة جداً، كما رأى مدققوا الحسابات أن لجان التدقيق في الأردن تؤدي مسؤولياتها القانونية المطلوبة

بدرجة محدودة فقط، والمنافع المتوقعة من تلك اللجان التي تمت تغطيتها في الاستبانة يتم تحقيقها لكن بدرجة قليلة بسبب وجود بعض المحددات على فاعليتها. كما أظهرت الدراسة أن حجم الشركة ومديونيتها لا يؤثران في الفاعلية بينما تركيبة مجلس إدارة الشركة له أثر محدود على فاعلية لجان التدقيق للشركة.

دراسة (السويطي، 2006) بعنوان: "**تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية وإستقلالية التدقيق الخارجي**".

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير أنموذج لتعزيز دور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية من أجل تدعيم فاعلية وإستقلالية التدقيق الخارجي، بما يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق وزيادة مصداقية البيانات المالية المنشورة، حتى تتعزز ثقة المجتمع المالي في هذه البيانات. تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية التي قامت بتشكيل لجان تدقيق وعددها (183) شركة. وقد إعتمدت الدراسة على عينة تتكون من (230) فرد وتشمل كلا من المديرين العامين والمديرين الماليين ومديري التدقيق الداخلي والمدققين، وكان من أهم النتائج أنه لا تتوافر في لجان التدقيق المشكلة حاليا في الشركات المساهمة العامة الأردنية المتطلبات الأساسية لممارسة دورها بفاعلية، وأنها شكلت في أغلب الأحيان من أجل إستيفاء متطلبات قانونية وليست لتأدية مهمات جوهرية، ولا يوجد تأثير مهم للجان التدقيق التي تشكل حاليا في الشركات المساهمة العامة الأردنية في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي في هذه الشركات.

دراسة (حمدان وآخرون، 2012) بعنوان: "**دور لجان التدقيق في إستمرارية الأرباح كدليل على جودتها**".

هدفت هذه الدراسة الى إستطلاع خصائص التي تتمتع بها شركات التدقيق أو لجان التدقيق وأثرها على إستمرارية الأرباح كدليل على جودتها في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن، وتم إستخدام طريقة الإنحدار المتجمع لتحليل البيانات المجموعة من عينة الدراسة البالغه (50) شركة صناعية مدرجة بسوق عمان المالي وذلك للفتره من (2004) لغاية (2009) حيث خلصت هذه الدراسة لوجود أثر إيجابي لعدد إجتماعات لجان التدقيق على تحسين جودة الأرباح، وتأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة على جودة الأرباح مع عدم تأثير لبقية العوامل المدروسة على جودة الارباح وهي حجم لجنة التدقيق وإستقلالية والخبرة المالية لأعضاء لجنة لجان التدقيق على جودة الأرباح.

دراسة (حمدان، 2012) بعنوان: "**العوامل المؤثرة في جودة الأرباح :دليل من الشركات الصناعية الأردنية**".

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، بالإضافة إلى اختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات وهي : التحفظ المحاسبي؛ حجم الشركة؛ عقود الدين؛ العائد على الإستثمار؛ التحكم المؤسسي؛ جودة التدقيق؛ ولجان التدقيق. ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام منهجين مختلفين لقياس جودة الأرباح، وقد شملت عينة الدراسة على (50) شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2004 – 2009) والتي رتبت بطريقة مكنت من استخدام اختبار الانحدار

المشترك، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تشير إلى ارتفاع جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير لحجم الشركة وعقود الدين وجودة التدقيق في مستوى جودة الأرباح.

دراسة (أبو الهيجاء والحايك، 2012) بعنوان: "**خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية**".

هدفت هذه الدراسة إلى فحص فيما إذا كان هناك ترابط بين خصائص لجان التدقيق كحجم لجنة التدقيق واستقلاليتها وعدد مرات اجتماعها ووجود الخبرة المالية لأعضائها، وبين فترة إصدار تقرير التدقيق. تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان والتي نشرت تقاريرها المالية في عام (2010) والبالغ عددها (285) شركة. أما عينة الدراسة فشملت على (144) شركة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استقراء الدراسات المختلفة المرتبطة بكل من لجان التدقيق وفترة إصدار تقرير التدقيق، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لكل من عدد الأعضاء والخبرة المالية على فترة إصدار تقرير التدقيق والمتمثل بنقصان فترة إصدار تقرير التدقيق.

دراسة (السرطاوي وآخرون، 2013) بعنوان: "**أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية**".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بلجان التدقيق والواردة بنصوص القوانين والتشريعات الأردنية، وتحديد

مدى قدرة لجان التدقيق في الحد من قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية في إدارة أرباحها. ولتحقيق هذه الأهداف تم دراسة وتحليل القوانين والتشريعات الأردنية ذات العلاقة لتحديد أهم خصائص لجان التدقيق الواردة فيها ودراسة أثرها على إدارة الأرباح في (50) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الأعوام (2001 – 2006). وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن الشركات المساهمة العامة الصناعية تلتزم بتطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بخصائص لجان التدقيق كما وردت بالتشريعات الأردنية، كما أظهرت النتائج بأن كلا من حجم لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضائها وعدد مرات إجتماعهم لا تؤثر في الحد من إدارة الأرباح، إلا أن هناك تأثير في الحد من إدارة الأرباح باستخدام متغير الإستقلالية، وأن نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق للأسهم كان له أثراً مهماً في زيادة إدارة الأرباح.

دراسة (محمد ودحدوح، 2013) بعنوان: "**دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية: دراسة ميدانية**".

هدف هذه الدراسة الى دراسة دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين ضوابط تشكيل لجان التدقيق والحد من الاحتيال في الشركات المساهمة العامة في سورية وبيان العلاقة بين مهام لجنة التدقيق والحد من الاحتيال في الشركات المساهمة في سورية. تكون مجتمع الدراسة من ومدققي الحسابات الخارجيين المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لعام2011 الذين يتخذون من مدينة دمشق مقراً رئيساً لأعمالهم. وقد بلغ عدد الشركات المدرجة (21) شركة مساهمة، وبلغ عدد مدققي الحسابات الخارجيين (5) شركات تدقيق و (19) مكتب تدقيق. وقد وزعت (38) استبانة على أعضاء لجان

التدقيق، استلمت (33) استبانة منها، ووزعت (40) استبانة على مدققي الحسابات، استلمت (32) استبانة منها. وبهذا يكون العدد الإجمالي للاستبانات التي تم الحصول عليها (65) استبانة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن جميع أفراد عينتي البحث أن ضوابط تشكيل لجان التدقيق تؤثر في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، كان أهمها توافر الاستقلالية لدى أعضاء لجنة التدقيق، وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة التدقيق، وسنوات الخبرة العملية لدى أعضاء لجنة التدقيق، وتنوع خبرات أعضاء لجنة التدقيق.

دراسة (قديح، 2013) بعنوان: "**أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين**".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلائم مع مثل هذه الدراسات، حيث رتبت بيانات (7) مصارف التي تمثل مجتمع الدراسة خلال الفترة من عام (2006 – 2011) باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي للبيانات المقطعية عبر الزمن. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها وجود علاقة عكسية بين كلا من حجم لجنة التدقيق واستقلالية أعضاء لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة أسهم المصرف التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية كذلك عدم وجود أثر لكل من خاصيتي المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق وعدد اجتماعات لجنة التدقيق سنويا على جودة التقارير المالية.

دراسة (أبو ريدة، 2014) بعنوان: "**دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في ظل الحاكمية المؤسسية: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين**".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في ظل الحاكمية المؤسسية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة الدراسة. تكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجالس إدارة المصارف محل الدراسة والبالغ عددهم (69). وبعد إجراء التحليلات الاحصائية المناسبة توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن مجالس الإدارة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين تعزز من فاعلية لجان التدقيق بدرجة كبيرة في التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية، والتدقيق الداخلي وإعداد التقارير المالية. كما أظهرت النتائج عدم وجود تأثير لكل من الجنس والعمر والوظيفة الحالية والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والخبرة العملية ونسبة ملكية مجلس الإدارة في أسهم المصرف وعدد السنوات التي قضاها عضواً في مجلس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة (Abbott, et..al., 2002) بعنوان: **"Audit Committee Characteristics and Financial Misstatement ".**

هدفت الدراسة إلى معرفة الأثر الناتج عن إحتمالية حدوث خلل ما في البيانات المالية في حالة عدم وجود خصائص معينة في لجان التدقيق سواء كان عدم وجودها بشكل جزئي أو كلي، وتمثلت هذه الخصائص بالإستقلالية والخبرة، وعدد الإجتماعات، وشملت عينة الدراسة على (41) شركة والتي أصدرت تقارير مزورة , (88) شركة التي أعادت النتائج السنوية خلال الفترة (1995 –

1999)، وإعتمدت على أسلوب الإستبانة في جمع البيانات المطلوبة، وأظهرت الدراسة النتائج التالية أن الأعضاء الخارجيين المستقلين من لجان التدقيق في الشركات الأمريكية شكّلت نسبتهم (74%). وأن نسبة اللجان التي كانت تشتمل على عضو واحد على الأقل له خبرات تتعلق بالأمور المحاسبية أو المالية شكّلت (79%) وأن (57%) من تلك اللجان قد عقدت أربعة اجتماعات فأكثر خلال العام. وكانت نسبة اللجان التي تتوفر فيها تلك الخصائص مجتمعة (38%). وبينت نتائج الدراسة أن هنالك علاقة عكسية بين تحريف البيانات المالية والخصائص في حالة توفرها في تلك اللجان، كما أوصت الدراسة على ضرورة توفر هذه الخصائص من أجل تدعيم فاعلية لجان التدقيق في آليات الإشراف والرقابة على البيانات المالية وإجراءاتها.

دراسة (Felo, et..al., 2003) بعنوان: **"Audit Committee Characteristics and the Quality of Financial Reporting".**

هدفت الدراسة إلى إختبار العلاقة بين خصائص أعضاء لجان التدقيق التي تتعلق بالإستقلالية والخبرة من ناحية، والأمور المتعلقة بحجم اللجنة (عدد الأعضاء) وتأثيرها على جودة البيانات المالية من ناحة أخرى، وقد أجريت الدراسة في أمريكا على عينة مكونة من (119) شركة تناولت بيانات عامي (1992/1993)، كما تناولت بيانات (130) شركة موزعة على (16) صناعة مختلفة لعامي (1995/1996) دراسة مقارنة، حيث كانت الحصيلة النهائية لعينة الدراسة (77) شركة كونها تضمنت تقييم التغيرات في نوعية البيانات المالية لفترات مختلفة، وتحدثت الدراسة عن تجربة شركة (إنرون) التي كانت تتكون لجنة التدقيق فيها من ستة أعضاء منهم أربعة يتمتعون بخبرات عالية في مجال المحاسبة والإدارة علمياً وعملياً إلا أنهم لم يكونوا قادرين على إكتشاف التلاعب في حسابات

الشركة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية إستقلالية لجان التدقيق وتمتعهم بالخبرات العلمية والعملية الكافية والتي تتعلق بالأمور المحاسبية والمالية تزيد من فاعلية تلك اللجان وتساهم ايجاباً في جودة البيانات المالية. وأوصت الدراسة بضرورة وجود شرط يلزم جميع أعضاء اللجنة بأن يتمتعوا بالخبرات المحاسبية والمالية الكافية لتحسين فاعليتهم، وبالتالي يكون له أثر إيجابي على المستفيدين من البيانات المالية.

دراسة (Bryan, et..al., 2004) بعنوان: **" The Influence of Independent and Effective Audit Committees on Earnings Quality".**

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر توصيات لجنة (Blue Ribbon) الخاصة بتحسين فاعلية لجنة التدقيق الداخلي على جودة الأرباح، وتوصيات هذه اللجنة تتعلق بتكوين لجنة تدقيق مستقلة من ثلاثة أعضاء على الأقل يتمتعون بمعرفة مالية ويجتمعون بشكل دوري، وقامت الدراسة بإختبار أثر هذه المتغيرات على جودة الأرباح المقاسة من خلال شفافية الأرباح ومستوى الإعلام فيها Earning Informativeness حيث تم قياس الإعلام من خلال حجم معامل استجابة الأرباح Earnings Coefficient Response كما تم قياس مستوى الشفافية من خلال درجة عدم الدقة في المستحقات، خلال الفترة (1996 – 2000)، واشتملت عينة الدراسة على (1294) مشاهدة سنوية لقياس أثر متغيرات لجنة التدقيق على الإعلام في الأرباح و(1300) مشاهدة سنوية لقياس أثر متغيرات لجنة التدقيق على الشفافية، وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين أعضاء لجنة التدقيق المستقلين والذين يتمتعون بخبرة مالية ويجتمعون بشكل دوري وبين جودة الأرباح.

دراسة (Lin, et..al., 2006) بعنوان: **" The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality".**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق (الحجم، والإستقلالية، والخبرة المالية للأعضاء، ونشاطات اللجنة، وملكية أعضاء اللجنة لأسهم الشركة) وبين إعادة قياس الأرباح كمؤشر لإدارة الارباح. وقد احتوت عينة الدراسة على بيانات (106) شركات أعادت قياس أرباحها بالمقارنة مع (106) شركات لم تقم بإعادة قياس أرباحها خلال عام (2000)، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم لجنة التدقيق وبين إدارة الأرباح، أما عناصر لجنة التدقيق الأخرى (الخبرة المالية، الاستقلالية، ونشاطات اللجنة، وملكية أعضاء اللجنة لأسهم الشركة) فلم تكن هناك علاقة بينها وبين جودة التقارير المالية.

دراسة (Qin, 2007) بعنوان: **"The Influence of Audit Committee Financial Expertise on Earnings Quality".**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الخبرة المالية للجنة التدقيق على جودة الأرباح، ولتحقيق الهدف، اختار الباحث عينة عشوائية مكونة من (120) شركة أمريكية مدرجة في البورصة، إذ قام بتحليل التقارير المالية والأرباح المحتجزة لهذه الشركات لخمس سنوات سابقة. وكشفت نتائج الدراسة على أن وجود لجنة تدقيق يتمتع أعضاؤها بالخبرات المالية له أثر إيجابي على دقة وموضوعة وموثوقية التقارير المالية، كما أن لها أثرا إيجابياً على جودة ونمو الأرباح.

دراسة (Nelson & Devi, 2011) بعنوان: **" Audit Committee Experts and Earnings Quality".**

هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين خبرة لجان التدقيق وجودة الارباح من خلال جودة التقارير المالية. تكونت عينة الدراسة من البيانات المالية لـ (300) شركة في العام 2008 والتي تعتبر الاكبر من حيث رأس المال. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهدافها. وبعد إجراء التحليلات الاحصائية اللازمة توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ابرزها أن وجود خبراء غير محاسبين وخبراء محاسبين مهم للحد من ممارسة إدارة الأرباح، كما أن حجم الشركة والرافعة المالية لهما دلالة معنوية في الحد من إدارة الأرباح.

دراسة (Thiruvadi & Huang, 2011) بعنوان: **"Audit Committee Gender Differences and Earnings Management".**

هدفت الدراسة إلى معرفة إذا كان لتنوع جنس لجان التدقيق أثر على جودة أرباح الشركات. تكونت عينة الدراسة من (320) شركة من S&P Small Cap 600، وقد اعتمد الباحثان في تحقيق اهداف الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وبعد إجراء عمليات التحليل الاحصائي اللازمة توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ابرزها وجود الجنس الانثوي بلجان التدقيق له دور إيجابي في الحد من إدارة الارباح من خلال الزيادة السلبية (انخفاض الدخل) للمستحقات التقديرية.

دراسة (García, et..al., 2012) بعنوان: **" Audit Committee and Internal Audit and the Quality of Earnings: Empirical Evidence from Spanish Companies".**

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خصائص لجان التدقيق ووظيفة لجنة التدقيق وإدارة الارباح. تكون مجتمع الدراسة من (127) شركة، أما عينة الدراسة فقد شملت البيانات المالية لـ (108) شركة اسبانية مسجلة في سوق مدريد للاوراق المالية. وكانت الفترة الزمنية المشمولة بالدراسة من عام (2003) ولغاية عام (2006)، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وبعد إجراء عمليات التحليل الاحصائي اللازمة توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين حجم وعدد اجتماعات لجان التدقيق والتلاعب بالأرباح، كما أن هناك علاقة سلبية بين وجود وظيفة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح.

دراسة (Zaman & Sarens, 2013) بعنوان: **" Informal Interactions between Audit Committees and Internal Audit Functions: Exploratory Evidence and Directions for Future Research".**

هدفت الدراسة إلى تعرف التفاعل غير الرسمي بين لجان التدقيق ووظائف التدقيق الداخلي. وقد تم توزيع (672) استبانة على مديري التدقيق في الشركات البريطانية المسجلة في السوق المالي البريطاني. وتم استرجاع (220) استبانة وتبين أن إجمالي عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (187) استبانة بنسبة بلغت (27.8%) من عدد الاستبانات الموزعة. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأغراض تحقيق أهداف الدراسة، وبعد إجراء التحليل الاحصائي اللازم توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ابرزها وجود تفاعل غير رسمي بين لجان التدقيق ووظائف التدقيق الداخلي في

الشركات محل الدراسة، إضافة إلى أن التفاعلات غير الرسمي بين لجان التدقيق ترتبط بشكل إيجابي ودال مع استقلالية لجنة التدقيق وخبرة ومعرفة لجنة التدقيق وجودة التدقيق الداخلي.

دراسة (Iyer, et..al., 2013) بعنوان: **"Characteristics of Audit Committee Financial Experts: An Empirical Study".**

هدفت الدراسة إلى اختبار خصائص ومؤهلات لجان التدقيق كخبراء ماليين. تكونت عينة الدراسة من (167) عضو لجنة تدقيق من العاملين في الشركات العامة الامريكية. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأغراض تحقيق أهداف الدراسة، وبعد إجراء التحليل الاحصائي اللازم توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ابرزها أن المؤهلات العلمية والخبرة يعدان قيمة ايجابية لمجلس الإدارة عند اختيار اعضاء لجان التدقيق وفقاً للخبراء الماليين.

دراسة (Adel & Maissa, 2013) بعنوان: **" Interaction between Audit Committee and Internal Audit: Evidence from Tunisia".**

هدفت الدراسة إلى بيان التفاعل بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي وكذلك بيان أثر خصائص لجنة التدقيق على هذا التفاعل في تونس. تكونت عينة الدراسة من (50) مدقق داخلي يعملون في الشركات التونسية. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبانة اعدت خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة. وبعد إجراء عمليات التحليل الاحصائي اللازمة توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ابرزها أن خبرة لجان التدقيق وعدد مرات اجتماع لجان التدقيق تؤثر بشكل إيجابي على تفاعل لجنة التدقيق مع التدقيق الداخلي. وأن حجم لجنة التدقيق تؤثر بشكل سلبي على

هذا التفاعل، بالإضافة إلى أن استقلالية لجنة التدقيق ليس له أثر على العلاقة مع لجنة التدقيق لمراجعة الحسابات الداخلية أو حسابات التدقيق الداخلي.

(2 - 5): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة يمكن تلخيصه، بالآتي:

- **من حيث هدف الدراسة:** إختلفت اهداف الدراسات السابقة العربية منها والاجنبية من حيث العلاقة والتأثير وتحديد الاهمية، فيما تعنى الدراسة الحالية بالتعرف على أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح بالشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- **من حيث المنهجية:** إذ لجأ الباحث في دراسته الحالية إلى المنهج الوصفي التحليلي وصولاً لتحقيق أهداف دراسته النظرية والعملية.
- **من حيث بيئة التطبيق:** إذ يلاحظ من الدراسات السابقة تعدد بيئات التطبيق فمنها كانت في البيئة العربية من جهة ومن جهة اخرى طبقت في صناعة الخدمات والصناعات الإنتاجية، وكذلك الحال بالنسبة للدراسات الأجنبية. أما في الدراسة الحالية فقد تم التطبيق على بيئة الأردن وخصوصاً بيئة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

(3 - 1): المقدمـــة

(3 - 2): منهج الدراسة

(3 - 3): مجتمع الدراسة وعينتها

(3 - 4): وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

(3 - 5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على البيانات والمعلومات

(3 - 6): المعالجات الإحصائية المستخدمة

(3 - 7): صدق أداة الدراسة وثباتها

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

(3 - 1): المقدمة

هدف هذا الفصل إلى توضيح منهجية الدراسة والإجراءات المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة. وعليه، فإن الفصل الحالي يتضمن منهج الدراسة المتبع، ومجتمع الدراسة وعينتها، ووصف المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة، وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على البيانات والمعلومات، والمعالجات الإحصائية المستخدمة وكذلك فحص صدق أداة الدراسة وثباتها.

(3 - 2): منهج الدراسة

إعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، فعلى صعيد المنهج الوصفي تم إجراء المسح المكتبي والإطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية العربية منها والأجنبية لأجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري والوقوف عند أهم الدراسات السابقة التي تمثل رافداً حيوياً في الدراسة. أما على الصعيد التحليلي فقد تم استخدام الاستبانة أداة للدراسة وتم استخدام الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبرنامج تحليل المسار Amos لتحليل بيانات الدراسة لتحليل بيانات الدراسة الأولية.

(3-3): مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للعام 2014 والبالغ عددها (73) شركة. أما عينة الدراسة فقد شملت الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للعام 2014 والتي يزيد رأس مالها عن (5000000) مليون دينار، أي خمسة ملايين دينار فأكثر والبالغ عددها (51) شركة. وأسماء تلك الشركات موضحة بالملحق (1). وعليه فإن وحدة التحليل للدراسة الحالية تكوّنت من أعضاء مجلس التدقيق والمدققين الداخليين للشركات والمدققين الخارجيين. وتمّ إختيار أفراد وحدة التحليل بشكل قصدي (عمدي). أي أن عدد أفراد وحدة التحليل بشكل إجمالي بلغ (153) فرد، فلكل شركة من الشركات عينة الدراسة (3) ثلاثة استبانات توزع على الشكل التالي: اعضاء لجنة التدقيق (1) استبانة واحدة، والمدقق الداخلي (1) استبانة واحدة ، والمدقق الخارجي (1) استبانة واحدة.

إذ تمّ توزيع (153) على فئات وحدة التحليل، استرد منها ما مجمله (141)، وبعد فحص الإستبانات المُستردة تبين أن هناك (3) إستبانات غير صالحة لعملية التحليل، وذلك لعدم إستكمال كافة المعلومات الواردة فيها، وبهذا يصبح عدد الإستبانات الصالحة للتحليل ما مجمله (138) إستبانة بنسبة بلغت (90.19%) من إجمالي عدد الإستبانات الموزعة.

(3 - 4): وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد وحدة التحليل

توضح الجداول (3 – 1) ، (3 – 2) ، (3 – 3) ، (3 – 4) ، (3 – 5) المتغيرات الديمغرافية لأفراد وحدة التحليل من حيث (الجنس ؛ والعمر ؛ والمؤهل العلمي ؛ والخبرة العملية ؛ والوظيفة الحالية).

فقد بينت النتائج المعروضة في الجدول (3 – 1) أن 80% من أفراد وحدة التحليل هم من الذكور، وما نسبته 20% هم من الإناث. وهذا ما يعكس أن مجتمع الشركات المبحوثة مجتمع ذكوري النزعة والقرار، وأن تمثيل المجتمع الإناثي محدود إلى حد ما.

الجدول (3 – 1)

يوضح توزيع أفراد وحدة التحليل حسب متغير الجنس

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	110	80
	أنثى	28	20
المجموع		138	100

ويبين الجدول (3 – 2) أن 12% من أفراد وحدة التحليل هم ممن تقل أعمارهم 30 سنة. وأن ما نسبته 37% هم ممن تتراوح أعمارهم من 30 إلى 34 سنة، كما أظهرت النتائج أن 31% من أفراد وحدة التحليل هم ممن تتراوح أعمارهم من 35 إلى 39 سنة، وأخيراً، تبين أن نسبة افراد وحدة التحليل هم ممن تزيد أعمارهم عن 40 سنة ما مجمله 20%. وهو ما يؤشر التركيز العالي من الشركات محل الدراسة على العنصر الشبابي في إنجاز أعمالها وتحقيق أهدافها على المدى البعيد.

الجدول (3 – 2)

يوضح توزيع أفراد وحدة التحليل حسب متغير العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
العمر	أقل من 30 سنة	16	12
	من 30 – 34 سنة	51	37
	من 35– 39 سنة	43	31
	40 سنة فأكثر	28	20
المجموع		138	100

كما يوضح الجدول (3 – 3) أن 2% من من أفراد وحدة التحليل هم من حملة شهادة الدبلوم في إختصاصاتهم، وأن 67% من افراد وحدة التحليل هم من حملة درجة البكالوريوس في إختصاصاتهم، كما بينت النتائج أن نسبة افراد وحدة التحليل من حملة درجة الماجستير في إختصاصاتهم 24%. وأخيراً، بينت النتائج أن ما نسبته 7% من افراد وحدة التحليل هم من حملة درجة الدكتوراه في إختصاصاتهم. وهذا دليل على المستويات التعليمية العالية التي يتحلى بها العاملين في الشركات محل الدراسة.

الجدول (3 – 3)

يوضح توزيع أفراد وحدة التحليل حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
المؤهل العلمي	دبلوم	3	2
	بكالوريوس	93	67
	دبلوم عال	–	–
	ماجستير	33	24
	دكتوراه	9	7
المجموع		138	100

وبالنسبة لمتغير الخبرة العملية، فقد أظهرت النتائج والموضحة بالجدول (3 – 4) أن ما نسبته 21% من أفراد وحدة التحليل هم ممن تقل عدد سنوات خبرتهم العملية عن 5 سنوات، وأن 34% هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم العملية من 6 – 10 سنوات، وأن 28% هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم العملية من 11 – 15 سنة، وأخيراً، تبين أن إجمالي النسبة المئوية للمبحوثين من أفراد وحدة التحليل ممن لديهم خبرة أكثر من 16 سنة بلغت 17%. وهذا يعكس الطبيعة الدقيقة لعمل الشركات محل الدراسة والتي تحتاج إلى مستويات خبرة عالية، إلى حد كما هو مبين في فئات الخبرة العملية التي تبتدىء من خمسة سنوات وإلى أكثر من ستة عشر سنة هذا من جهة، وفي الجهة المقابلة من حيث الخبرة العملية التي تقل عن خمسة سنوات لأفراد عينة الدراسة.

الجدول (3 – 4)

يوضح توزيع أفراد وحدة التحليل حسب متغير الخبرة العملية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الخبرة العملية	5 سنوات فأقل	29	21
	من 6 – 10 سنوات	48	34
	من 11– 15 سنة	38	28
	16 سنة فأكثر	23	17
المجموع		138	100

أما بما يرتبط بمتغير المنصب الوظيفي، يوضح الجدول (3 – 5) أن 36% من وحدة التحليل هم أعضاء في لجان التدقيق, وأن 28% من أفراد وحدة التحليل هم مدققين خارجين, وأخيراً, تبين أن ما نسبته 36% أفراد وحدة التحليل هم مدققين داخلين. وهو ما يؤشر على توافر خبرات جيدة في الشركات محل الدراسة.

الجدول (3 – 5)

يوضح توزيع أفراد وحدة التحليل حسب متغير المنصب الوظيفي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
المنصب الوظيفي	عضو لجنة تدقيق	50	36
	مدقق خارجي	38	28
	مدقق داخلي	50	36
المجموع		138	100

(3 - 5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على البيانات والمعلومات

لتحقيق أهداف الدراسة لجأ الباحث إلى استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات، وهما:

المصادر الثانوية: حيث توجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والاجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.

المصادر الاولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة التي قام الباحث بتطويرها كاداة رئيسية للدراسة، والتي شملت على عدد من العبارات عكست أهداف الدراسة وأسئلتها، والتي قام المبحوثون بالإجابة عليها، وتم إستخدام مقياس ليكرت الخماسي Five Likert Scale، بحيث أخذت كل إجابة أهمية نسبية. ولأغراض التحليل تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS وبرنامج Amos لتحليل المسار.

وتضمنت الإستبانة أربعة أجزاء، هي:

الجزء الأول: الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من خلال (5) متغيرات وهي (الجنس ؛ والعمر ؛ والمؤهل العلمي ؛ والخبرة العملية ؛ والمنصب الوظيفي) لغرض وصف خصائص وحدة التحليل.

الجزء الثاني: تضمن مقياس ضوابط تشكيل لجان التدقيق (حجم لجنة التدقيق؛ إستقلالية لجنة التدقيق؛ خبرة ومعرفة لجنة التدقيق؛ عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق) و(22) فقرة لقياسها، مقسمة على النحو الآتي:

ضوابط تشكيل لجان التدقيق	حجم لجنة التدقيق	إستقلالية لجنة التدقيق	خبرة ومعرفة لجنة التدقيق	عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق
عدد الفقرات	**5**	**7**	**6**	**4**
ترتيب الفقرات	**1 – 5**	**6 – 12**	**13 – 18**	**19 – 22**

وتراوح مدى الاستجابة من (1 – 5) وفق مقياس ليكرت الخماسي Five Likert Scale كالأتي:

بدائل الإجابة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق
الدرجة	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)

الجزء الثالث: تضمن مهام لجان التدقيق عبر بعدين رئيسيين، وهي(مهام إدارية؛ ومهام فنية) و(10) فقرات لقياسها، مقسمة على النحو الآتي:

مهام لجان التدقيق	مهام إدارية	مهام فنية
عدد الفقرات	5	5
ترتيب الفقرات	23 – 27	28 – 32

وتراوح مدى الاستجابة من (1 – 5) وفق مقياس ليكرت الخماسي Five Likert Scale كالأتي:

بدائل الإجابة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق
الدرجة	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)

الجزء الرابع: تضمن مقياس جودة الأرباح عبر (6) فقرات لقياسها، مقسمة على النحو الآتي:

جودة الأرباح	تدنية المصاريف	زيادة العوائد
عدد الفقرات	3	3
ترتيب الفقرات	33 – 35	36 – 38

وتراوح مدى الاستجابة من (1 – 5) وفق مقياس ليكرت الخماسي Five Likert Scale كالأتي:

بدائل الإجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق
الدرجة	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)

وبهذا تكونت الإستبانة (أداة الدراسة) وبشكلها النهائي من (38) فقرة بمقياس ليكرت الخماسي Five Likert Scale.

(3 - 6): المعالجات الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة وإختبار فرضياتها لجأ الباحث إلى الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية Statistical Package for Social Sciences الإصدار الحادي والعشرين SPSS

Ver.21 بالإضافة إلى استخدام Amos Ver.21 بهدف بناء أنموذج المعادلة الهيكلية Structurel Equation Model وقد قام الباحث من خلالهما بتطبيق الأساليب التالية:

أساليب الإحصاء الوصفي، والمتضمنة:

- التكرارات والنسب المئوية Frequencies & Percent بهدف تحديد مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة وتحليل خصائص عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية Arithmetic Mean لتحديد مستوى إستجابة أفراد عينة الدراسة عن متغيراتها.
- الإنحراف المعياري Standard Deviation لقياس درجة تباعد إستجابات أفراد عينة الدراسة عن وسطها الحسابي.
- معادلة طول الفئة والتي تقضي بقياس مستوى الأهمية لمتغيرات الدراسة، والذي تم إحتسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{مدى التطبيق} = \frac{\text{العلامة القصوى} - \text{العلامة الدنيا}}{3}$$

$$\text{مدى التطبيق} = \frac{5 - 1}{3} = 1.33$$

وبناء على ذلك يكون:

الأهمية المنخفضة من 1 – أقل من 2.33

الأهمية المتوسطة من 2.33 – لغاية 3.66

الأهمية المرتفعة من 3.67 فأكثر.

أساليب الإحصاء الإستدلالي، والمتضمنة:

- معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha لقياس ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) ومقدار الإتساق الداخلي لها. ودرجة مصداقية الإجابات عن فقرات الاستبانة.
- معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor واختبار التباين المسموح Tolerance للتأكد من عدم وجود تعددية ارتباط Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة.
- تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression Analysis وذلك للتحقق من أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير تابع واحد.
- تحليل المسار بهدف بناء أنموذج المعادلة الهيكلية لبيان التأثيرات بين المتغيرات.

(3 - 7): صدق أداة الدراسة وثباتها

(3 - 7 - 1): الصدق الظاهري

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفًت من (4) أستاذة من أعضاء الهيئة التدريسية متخصصين في المحاسبة وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1)، وقد تمُت الاستجابة لآراء المحكمين وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية كما موضح بالملحق رقم (2).

(3 - 7 - 2): ثبات أداة الدراسة

قام الباحث باستخدام اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، لقياس مدى التناسق في إجابات المبحوثين على كل الأسئلة الموجودة في المقياس، وعلى الرغم من أن

قواعد القياس في القيمة الواجب الحصول عليها غير محددة، إلا أن الحصول على (Alpha ≥ 0.60) يعُدً من الناحية التطبيقية للعلوم الإنسانية أمراً مقبولاً بشكل عام (Sekaran & Bougie, 2010: 184). والجدول (3 - 6) يبين نتائج أداة الثبات لهذه الدراسة.

الجدول (3 - 6)

معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (مقياس كرونباخ ألفا)

ت	البعد	عدد الفقرات	قيمة (α) ألفا
1	**ضوابط تشكيل لجان التدقيق**	22	0.916
1 - 1	حجم لجنة التدقيق	5	0.824
1 - 2	إستقلالية لجنة التدقيق	7	0.814
1 - 3	خبرة ومعرفة لجنة التدقيق	6	0.812
1 - 4	عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق	4	0.745
2	**مهام لجان التدقيق**	10	0.842
2 - 1	مهام إدارية	5	0.804
2 - 2	مهام فنية	5	0.750
3	**جودة الأرباح**	6	0.801
3 - 1	تدنية المصاريف	3	0.663
3 - 2	زيادة العوائد	3	0.717

إذ يوضح الجدول (3 - 6) أن جميع فقرات قيم كرونباخ ألفا أكبر من التسبة المقبولة (60%) مما يعكس ثبات أداة القياس، وهذا يمثل نسبة مقبولة لأغراض ثبات الإتساق الداخلي ونسب مقبولة لأغراض التحليل بحيث تجاوزت الحد الأدنى المتفق عليه، إذ تراوحت قيم الثبات لمتغيرات الدراسة الرئيسة بين (0.801) لجودة الأرباح كحد أدنى، و (0.916) لضوابط تشكيل لجان التدقيق كحد

أعلى. وتدل مؤشرات كرونباخ ألفا Cronbach Alpha أعلاه على تمتع اداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ، وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة وفقاً لـ (Sekaran & Bougie, 2010: 184).

الفصل الرابع

وصف متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

الفصل الرابع

وصف متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

(4 - 1): المقدمـــة

يستعرض هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي لاستجابة أفراد وحدة التحليل عن المتغيرات التي اعتمدت فيها من خلال عرض المؤشرات الإحصائية الآولية لإجاباتهم من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغيرات الدراسة والأهمية النسبية، كما يتناول الفصل اختبار فرضيات الدراسة والدلالات الإحصائية الخاصة بكل منها.

(4 - 2): وصف متغيرات الدراسة

(4 - 2 - 1): وصف ضوابط تشكيل لجان التدقيق

لوصف مستوى ضوابط تشكيل لجان التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان (حجم لجنة التدقيق؛ إستقلالية لجنة التدقيق؛ خبرة ومعرفة لجنة التدقيق؛ عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق)، لجأ الباحث إلى إستخدام المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، وقيمة t المحسوبة، كما هو موضح بالجداول (4 - 1) ، (4 - 2) ؛ (4 - 3) و (4 - 4).

إذ يظهر الجدول (4 - 1) إجابات وحدة التحليل عن العبارات المتعلقة بحجم لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.476 – 4.121) بمتوسط مقداره (3.889) على مقياس ليكرت

الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لحجم لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء**" بمتوسط حسابي بلغ (4.121) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.889)، وانحراف معياري بلغ (0.832)، فيما حصلت الفقرة "**تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بزيادة عدد اعضاء لجنة التدقيق**" على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.476) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.889) وانحراف معياري (0.993). وهو ما يؤشر أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالحد القانوني لعدد أعضاء لجنة التدقيق وتراعي في ذلك مستوى الخبرة والمعرفة لهؤلاء الأعضاء.

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد وحدة التحليل حول حجم لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة بفقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول مستوى حجم لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول العبارات المكونة لحجم لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة حيث كانت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وبشكل عام يتبين أن مستوى حجم لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر وحدة التحليل مرتفعاً.

جدول (4 - 1)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمستوى حجم لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

ت	حجم لجنة التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	المستوى
1	لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء	4.121	0.832	13.939	0.000	1	مرتفعاً
2	بعض الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تتالف لجنة التدقيق فيها من أكثر من ثلاثة أعضاء	4.056	0.774	14.096	0.000	2	مرتفعاً
3	في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية يتم تقييم تشكيلة لجنة التدقيق بشكل دوري للتحقق من كفاية عدد أعضاء اللجنة	3.943	0.810	12.044	0.000	3	مرتفعاً
4	في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية يتم مراعاة المحافظة على مستوى الخبرة والمعرفة لأعضاء لجنة التدقيق في حالة إجراء تغيير في عدد أعضاء اللجنة	3.850	0.737	11.933	0.000	4	مرتفعاً
5	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بزيادة عدد اعضاء لجنة التدقيق	3.476	0.993	4.961	0.000	5	متوسطاً
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام لحجم لجنة التدقيق		3.889	0.639	14.400	0.000	مرتفعاً	

ملاحظة:

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.657).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

ويبين الجدول (4 - 2) إجابات وحدة التحليل عن العبارات المتعلقة بإستقلالية لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.551 – 3.906) بمتوسط مقداره (3.690) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لاستقلالية لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**جميع أعضاء لجنة التدقيق ليسوا لهم علاقات تؤثر على قدرتهم في التصرف بصورة مستقلة**" بمتوسط حسابي بلغ (3.906) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.690)، وانحراف معياري بلغ (0.783)، فيما حصلت الفقرة "**جميع أعضاء لجنة التدقيق ليس لهم علاقة مباشرة من أحد الموظفين ذوي الصلاحيات التنفيذية**" على المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.551) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.690) وانحراف معياري (0.913). وهذا يعكس كون خاصية الاستقلالية لأعضاء لجنة التدقيق في الشركات محل الدراسة يتمتعون بمقدار استقلالية متوسط إلى حد ما وهو ما يؤدي إلى الوضوح والمعولية على نتائج العملية التدقيقية.

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد وحدة التحليل حول استقلالية لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة بفقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول مستوى استقلالية لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول العبارات المكونة لاستقلالية لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة

حيث كانت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وبشكل عام يتبين أن مستوى استقلالية لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر وحدة التحليل مرتفعاً.

جدول (4 - 2)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمستوى استقلالية لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

ت	استقلالية لجنة التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	*Sig مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	المستوى
6	جميع أعضاء لجنة التدقيق ليسوا من حملة الأسهم الذيم لديهم السيطرة والقدرة على التأثير على إدارة الشركة بشكل مباشر	3.831	0.782	10.990	0.000	2	مرتفعاً
7	جميع أعضاء لجنة التدقيق موظفين في الشركة	3.570	0.869	6.779	0.000	5	متوسطاً
8	جميع أعضاء لجنة التدقيق ليس لهم علاقة مباشرة من أحد الموظفين ذوي الصلاحيات التنفيذية	3.551	0.913	6.243	0.000	7	متوسطاً
9	جميع أعضاء لجنة التدقيق ليسوا من المستشارين الفنيين للشركة	3.560	0.992	5.846	0.000	6	متوسطاً
10	جميع أعضاء لجنة التدقيق ليسوا من زبائن الشركة الأساسيين	3.682	0.747	9.444	0.000	4	مرتفعاً
11	جميع أعضاء لجنة التدقيق ليسوا من أحد المتعاقدين للشركة	3.729	0.694	10.856	0.000	3	مرتفعاً
12	جميع أعضاء لجنة التدقيق ليسوا لهم علاقات تؤثر على قدرتهم في التصرف بصورة مستقلة	3.906	0.783	11.969	0.000	1	مرتفعاً
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام لاستقلالية لجنة التدقيق		3.690	0.570	12.521	0.000	مرتفعاً	

ملاحظة:

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.657).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

كما يظهر الجدول (4 - 3) إجابات وحدة التحليل عن العبارات المتعلقة خبرة ومعرفة لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.457 - 4.186) بمتوسط مقداره (3.766) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لخبرة ومعرفة لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**مجموع خبرات أعضاء لجنة التدقيق تتوفر لهم الدراية الكافية بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها**" بمتوسط حسابي بلغ (4.186) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.766)، وانحراف معياري بلغ (0.660)، فيما حصلت الفقرة "**أعضاء لجنة التدقيق لديهم خبرات متنوعة ذلت صلة بالعمل التدقيق المالي والمحاسبي والرقابي**" على المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.457) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.766) وانحراف معياري (0.964). وهذا يؤشر أن خبرة ومعرفة لجنة التدقيق في الشركات محل الدراسة تاخذ منحى بين المتوسط والمرتفع وهذا إنعكاس واضح للمدى الذي يتمتع به أعضاء لجنة التدقيق من خبرة ومعرفة لطبيعة أعمالهم الموكلة لهم.

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد وحدة التحليل حول خبرة ومعرفة لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة بفقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول مستوى خبرة ومعرفة لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول العبارات المكونة لخبرة

ومعرفة لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة حيث كانت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وبشكل عام يتبين أن مستوى خبرة ومعرفة لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر وحدة التحليل مرتفعاً.

جدول (4-3)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمستوى خبرة ومعرفة لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

ت	خبرة ومعرفة لجنة التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	المستوى
13	أعضاء لجنة التدقيق لديهم خبرات كافية تمكنهم من أداء واجباتهم بفاعلية	3.476	0.893	5.516	0.000	5	متوسطاً
14	أعضاء لجنة التدقيق لديهم خبرات متنوعة ذلت صلة بالعمل التدقيق المالي والمحاسبي والرقابي	3.457	0.964	4.913	0.000	6	متوسطاً
15	جميع أعضاء لجنة التدقيق لديهم شهادات عليا بتخصص المحاسبة	3.560	0.870	6.662	0.000	4	متوسطاً
16	جميع أعضاء لجنة التدقيق لديهم شهادات علمية لا تقل عن البكالوريوس	3.859	0.862	10.309	0.000	3	مرتفعاً
17	مجموع خبرات أعضاء لجنة التدقيق تتوفر لهم الدراية الكافية بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها	4.186	0.660	18.585	0.000	1	مرتفعاً
18	مجموع خبرات أعضاء لجنة التدقيق تتوفر لهم المعرفة الكافية في إجراءات عملية التدقيق	4.056	0.641	17.021	0.000	2	مرتفعاً
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام لخبرة ومعرفة لجنة التدقيق		3.766	0.546	14.493	0.000	مرتفعاً	

ملاحظة:

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.657).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

وأخيراً، يبين الجدول (4-4) إجابات وحدة التحليل عن العبارات المتعلقة عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.644 – 3.878) بمتوسط مقداره (3.740) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**تجتمع لجنة التدقيق في الشركة ثلاثة مرات على الأقل سنوياً**" بمتوسط حسابي بلغ (3.878) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.740)، وانحراف معياري بلغ (0.736)، فيما حصلت الفقرة "**يجتمع جميع أعضاء لجنة التدقيق بشكل دوري واستثنائي لمناقشة القضايا المهمة**" على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.644) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.740) وانحراف معياري (0.871). وهو ما يوضح أن هناك أتساق وتناسق لعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان وهو أمر ضروري على المدى البعيد.

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد وحدة التحليل حول عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة بفقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول مستوى عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول العبارات المكونة عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة

في بورصة عمان محل الدراسة حيث كانت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات.

وبشكل عام يتبين أن مستوى عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر وحدة التحليل مرتفعاً.

جدول (4-4)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمستوى عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

ت	عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبية	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	المستوى
19	يجتمع جميع أعضاء لجنة التدقيق بشكل دوري واستثنائي لمناقشة القضايا المهمة	3.644	0.871	7.654	0.000	4	متوسطاً
20	جميع أعضاء لجنة التدقيق لديهم جدول محدد ومسبق لعدد الاجتماعات ومواعيدها	3.757	0.737	10.615	0.000	2	مرتفعاً
21	تحدد إجتماعات لجنة التدقيق على أساس حجم مسوليات اللجنة وبطبيعة الظروف التي تمر بها الشركة	3.682	0.807	8.735	0.000	3	مرتفعاً
22	تجتمع لجنة التدقيق في الشركة ثلاثة مرات على الأقل سنوياً	3.878	0.736	12.347	0.000	1	مرتفعاً
	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام لعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق	3.740	0.633	12.101	0.000		مرتفعاً

ملاحظة:

قيمة (t) الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.657).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

(4 - 2 - 2): وصف مهام لجنة التدقيق

لوصف مستوى مهام لجنة التدقيق (المهام الإدارية للجنة التدقيق ؛ المهام الفنية للجنة التدقيق) في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، لجأ الباحث إلى إستخدام المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، كما هو موضح بالجداول (4 - 5) ، (4 - 6).

إذ يظهر الجدول (4 - 5) إجابات وحدة التحليل عن العبارات المتعلقة بالمهام الإدارية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.682 – 3.962) بمتوسط مقداره (3.859) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع للمهام الإدارية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**تقييم عمليات الإدارة وإجراءاتها وتوثيقها للتقديرات المهمة كلّها المستخدمة في عملية إعداد التقارير المالية**" بمتوسط حسابي بلغ (3.962) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.859)، وانحراف معياري بلغ (0.613)، فيما حصلت الفقرة "**تقييم إجراءات الإدارة في تحديد مخاطر الاحتيال وتقييمها**" على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.682) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.859) وانحراف معياري (0.734). وهو ما يعكس أن هناك وضوحاً في المهام الإدارية لأعضاء لجنة التدقيق من حيث تقييم الإجراءات والإشراف والرقابة الداخلية عند إعداد التقارير المالية.

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد وحدة التحليل حول المهام الإدارية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل

الدراسة بفقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول مستوى المهام الإدارية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول العبارات المكونة للمهام الإدارية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة حيث كانت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وبشكل عام يتبين أن مستوى المهام الإدارية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر وحدة التحليل مرتفعاً.

جدول (4-5)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمستوى المهام الإدارية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

ت	المهام الإدارية للجنة التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	المستوى
23	تقييم إجراءات الإدارة في تحديد مخاطر الاحتيال وتقييمها	3.682	0.734	9.607	0.000	5	مرتفعاً
24	الإشراف على الرقابة الداخلية المطبقة على الإدارة عند إعداد التقارير المالية	3.850	0.737	11.933	0.000	4	مرتفعاً
25	البحث عن احتمالات تجاوزات الإدارة أو الاستخدام غير المناسب للرقابة الداخلية	3.878	0.748	12.137	0.000	3	مرتفعاً
26	تقييم عمليات الإدارة وإجراءاتها وتوثيقها للتقديرات المهمة كلّها المستخدمة في عملية إعداد التقارير المالية	3.962	0.613	16.240	0.000	1	مرتفعاً
27	تقييم مدخل الإدارة وتوثيقها فيما يتعلق بمعالجة قيود اليومية التي أدخلت بشكل يدوي وعملية إقفال دورة التقارير المالية	3.925	0.654	14.624	0.000	2	مرتفعاً
	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام بالمهام الإدارية للجنة التدقيق	3.859	0.523	16.987	0.000		مرتفعاً

ملاحظة:

قيمة (t) الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.657).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

ويبين الجدول (4 – 6) إجابات وحدة التحليل عن العبارات المتعلقة بالمهام الفنية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.570 – 3.953) بمتوسط مقداره (3.833) على مقياس

ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع للمهام الفنية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**دراسة إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بفحص الاحتيال وتقييمها والاطلاع على تقارير المدقق الداخلي**" بمتوسط حسابي بلغ (3.953) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.833)، وانحراف معياري بلغ (0.744)، فيما حصلت الفقرة "**مقارنة معقولية النتائج المالية بالنتائج المالية السابقة أو المتوقعة وإجراء تحليلات ربعية للاحتياطيات الرئيسة**" على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.570) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.833) وانحراف معياري (0.912). وهذا دليل واضح على أن المهام الفنية لأعضاء لجنة التدقيق تأخذ بنظر الإعتبار دراسة إجراءات التدقيق الداخلي إضافة إلى مستوى الافصاح المتضمن في التقارير المالية.

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد وحدة التحليل حول المهام الفنية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة بفقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول مستوى المهام الفنية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول العبارات المكونة للمهام الفنية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة حيث كانت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وبشكل عام يتبين أن مستوى المهام الفنية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر وحدة التحليل مرتفعاً.

جدول (4 - 6)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمستوى المهام الفنية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

ت	المهام الفنية للجنة التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	المستوى
28	وضع برنامج للموظفين وغيرهم للتقرير عن الاحتيال والسلوك غير الأخلاقي	3.943	0.810	12.044	0.000	2	مرتفعاً
29	مقارنة معقولية النتائج المالية بالنتائج المالية السابقة أو المتوقعة وإجراء تحليلات ربعية للاحتياطيات الرئيسة	3.570	0.912	6.464	0.000	5	متوسطاً
30	التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينتج عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة	3.766	0.819	9.675	0.000	4	مرتفعاً
31	دراسة إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بفحص الاحتيال وتقييمها والاطلاع على تقارير المدقق الداخلي	3.953	0.744	13.243	0.000	1	مرتفعاً
32	التأكد من كفاية الإفصاح في التقارير المالية	3.934	0.704	13.731	0.000	3	مرتفعاً
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام للمهام الفنية للجنة التدقيق		3.833	0.566	15.217	0.000	مرتفعاً	

ملاحظة:

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \le 0.05)$ (1.657).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

(4 - 2 - 3): وصف جودة الأرباح

لوصف مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان (تدنية المصاريف وزيادة العوائد)، لجأ الباحث إلى إستخدام المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، كما هو موضح بالجداول (4 - 7) ، (4 - 8).

إذ يظهر الجدول (4 - 7) إجابات وحدة التحليل عن العبارات المتعلقة بتدنية المصاريف في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.878 – 3.962) بمتوسط مقداره (3.922) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لتدنية المصاريف في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**تقوم الشركة بمقارنة إجمالي مصاريف عملياتها مع الإيرادات التي تم الحصول عليها**" بمتوسط حسابي بلغ (3.962) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.922)، وانحراف معياري بلغ (0.613)، فيما حصلت الفقرة "**تدرس الشركة بشكل مستمر إمكانية تخفيض مصاريفها التشغيلية**" على المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.878) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.922) وانحراف معياري (0.748). وهو ما يعكس أن الشركات محل الدراسة تركز وتؤكد دائماً على تدنية المصاريف إلى أدنى حد ممكن وبالتالي زيادة العوائد والارباح على المدى البعيد.

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد وحدة التحليل حول تدنية المصاريف في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة بفقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول مستوى تدنية المصاريف

في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول العبارات المكونة لتدنية المصاريف في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة حيث كانت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وبشكل عام يتبين أن مستوى تدنية المصاريف في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر وحدة التحليل مرتفعاً.

جدول (4-7)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمستوى تدنية المصاريف في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

ت	تدنية المصاريف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	*Sig مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	المستوى
33	تدرس الشركة بشكل مستمر إمكانية تخفيض مصاريفها التشغيلية	3.878	0.748	12.137	0.000	3	مرتفعاً
34	تقوم الشركة بمقارنة إجمالي تكاليف عملياتها مع الإيرادات التي تم الحصول عليها	3.962	0.613	16.240	0.000	1	مرتفعاً
35	تسخر الشركة إمكاناتها لتخفيض تكاليف عملياتها	3.925	0.654	14.624	0.000	2	مرتفعاً
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام لتدنية المصاريف		3.922	0.521	18.301	0.000	مرتفعاً	

ملاحظة:

قيمة (t) الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.657).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

ويبين الجدول (4 – 8) إجابات وحدة التحليل عن العبارات المتعلقة بزيادة العوائد في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.682 – 3.878) بمتوسط مقداره (3.803) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لزيادة العوائد في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**تسعى الشركة إلى زيادة تدفقاتها النقدية بشكل مستمر**" بمتوسط حسابي بلغ (3.878) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.803)، وانحراف معياري بلغ (0.736)، فيما حصلت الفقرة "**تقوم الشركة بشكل مستمر بتوزيع ارباح**" على المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.682) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.803) وانحراف معياري (0.734). وهذا دليل على سعى الشركات محل الدراسة بشكل مستمر على تعظيم عوائدها من خلال الإهتمام بعملياتها التشغيلية وتدنية مصاريفها على المدى البعيد.

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد وحدة التحليل حول زيادة العوائد في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة بفقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول زيادة العوائد في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول العبارات المكونة زيادة العوائد في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة حيث كانت كافة مستويات الدلالة

أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وبشكل عام يتبين أن مستوى زيادة العوائد في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر وحدة التحليل مرتفعاً.

جدول (4 - 8)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمستوى زيادة العوائد في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

ت	زيادة العوائد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	*Sig مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	المستوى
36	تسعى الشركة إلى زيادة تدفقاتها النقدية بشكل مستمر	3.878	0.736	12.347	0.000	1	مرتفعاً
37	تقوم الشركة بشكل مستمر بتوزيع ارباح	3.682	0.734	9.607	0.000	3	مرتفعاً
38	تسعى الشركة إلى خفض المستحقات الاختيارية	3.850	0.737	11.933	0.000	2	مرتفعاً
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام لزيادة العوائد		3.803	0.588	14.138	0.000	مرتفعاً	

ملاحظة:

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.657).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

(4 - 3): تحليل مدى ملائمة البيانات لاختبار فرضيات الدراسة

قبل البدء في إختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بإجراء بعض الإختبارات وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لإفتراضات تحليل الإنحدار، إذ تم التأكد من عدم وجود إرتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة Multi-collinearity بإستخدام معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، وإختبار التباين المسموح به Tolerance لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة،

حيث أن قيمة معامل تضخم التباين VIF تساوي (1/ قيمة التباين المسموح به Tolerance) مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين المسموح به (VIF) للقيمة (10). وأن تكون قيمة التباين المسموح به Tolerance أكبر من (0.05).

وتم التأكد أيضاً من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي Normal Distribution بإحتساب معامل الإلتواء Skewness، إذ إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الإلتواء تقل عن (±1)، والجدول رقم (4 - 9) يبين نتائج هذه الإختبارات.

جدول (4 - 9)

نتائج اختبار تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

ت	المتغيرات المستقلة الفرعية	VIF	Tolerance	Skewness
1	حجم لجنة التدقيق	1.647	0.607	− 0.579
2	إستقلالية لجنة التدقيق	2.326	0.430	− 0.672
3	خبرة ومعرفة لجنة التدقيق	2.670	0.374	− 0.154
4	عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق	3.139	0.319	− 0.469
5	المهام الإدارية للجنة التدقيق	2.262	0.442	− 0.420
6	المهام الفنية للجنة التدقيق	1.714	0.584	− 0.770

إذ يتضح من النتائج الواردة في الجدول (4 − 9) عدم وجود تداخل خطي متعدد Multicollinearity بين أبعاد المتغيرات المستقلة (ضوابط تشكيل لجان التدقيق ؛ مهام لجنة التدقيق)، وإن ما يؤكد ذلك قيم معيار إختبار معامل تضخم التباين (VIF) لضوابط لجنة التدقيق المتمثلة بـ (حجم لجنة التدقيق، إستقلالية لجنة التدقيق، خبرة ومعرفة لجنة التدقيق، عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق) والبالغة (1.647 ؛ 2.326 ؛ 2.670 ؛ 3.139) على التوالي والتي تقل عن (10)، كما بلغت قيم معيار إختبار معامل تضخم التباين (VIF) لمهام لجنة التدقيق المتمثلة بـ

(المهام الإدارية للجنة التدقيق والمهام الفنية للجنة التدقيق) والبالغة (2.262 ؛ 1.714) على التوالي والتي تقل عن (10).

كما يتضح أن قيم إختبار التباين المسموح به (Tolerance) تراوحت بين (0.319 - 0.607) وهي أكبر من (0.05) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود إرتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة. وقد تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بإحتساب معامل الالتواء (Skewness) حيث كانت القيم أقل من (±1).

وتأسيساً على ما تقدم وبعد التأكد من عدم وجود تداخل خطي بين أبعاد المتغيرات المستقلة، وإن بيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي فقد أصبح بالإمكان إختبار فرضيات الدراسة بناءاً على النتائج السابقة.

(4 - 5): اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى HO_1

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضوابط تشكيل لجان التدقيق (حجم لجنة التدقيق؛ إستقلالية لجنة التدقيق؛ خبرة ومعرفة لجنة التدقيق؛ عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق) **على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

لإختبار هذه الفرضية تم إستخدام تحليل الإنحدار المتعدد للتحقق من أثر ضوابط تشكيل لجان التدقيق (حجم لجنة التدقيق؛ إستقلالية لجنة التدقيق؛ خبرة ومعرفة لجنة التدقيق؛ عدد مرات

إجتماع لجنة التدقيق) على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، وكما هوموضح بالجدول (4 - 10).

جدول (4 - 10)

نتائج إختبار تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير ضوابط تشكيل لجان التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	DF درجات الحرية		F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	β درجة التأثير لضوابط تشكيل لجان التدقيق		T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
جودة الأرباح	0.829	0.688	الإنحدار	4	73.245	0.000	حجم لجنة التدقيق	0.029	0.399	0.691
			البواقي	133			إستقلالية لجنة التدقيق	0.558	6.660	0.000
							خبرة ومعرفة لجنة التدقيق	0.423	5.242	0.000
			المجموع	137			عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق	0.806	9.939	0.000

ملاحظة:

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).
* قيمة F الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (2.439).
* قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (1.656).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

كما هو مبين في الجدول (4 – 10) وجود تأثير لضوابط تشكيل لجان التدقيق (إستقلالية لجنة التدقيق؛ خبرة ومعرفة لجنة التدقيق؛ عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق) على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، إذ بلغ معامل الارتباط **R** (0.829) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.688)، أي أن ما قيمته (0.688) من التغيرات في جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

المدرجة في بورصة عمان ناتج عن التغير في مستوى الإهتمام لضوابط تشكيل لجان التدقيق (إستقلالية لجنة التدقيق؛ خبرة ومعرفة لجنة التدقيق؛ عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق)، كما بلغت قيمة درجة التأثير β في اتجاه العلاقة (0.585) لإستقلالية لجنة التدقيق، (0.423) لخبرة ومعرفة لجنة التدقيق و (0.806) لعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق. أي أن الزيادة في درجة واحدة في مستوى الإهتمام بضوابط تشكيل لجان التدقيق (إستقلالية لجنة التدقيق؛ خبرة ومعرفة لجنة التدقيق؛ عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق) يؤدي إلى زيادة في جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان بقيمة (0.585) لإستقلالية لجنة التدقيق، (0.423) لخبرة ومعرفة لجنة التدقيق و (0.806) لعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة **F** المحسوبة والتي بلغت (73.245) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسة الاولى، وعليه ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود أثر ذي دلالة إحصائية لضوابط تشكيل لجان التدقيق (حجم لجنة التدقيق؛ إستقلالية لجنة التدقيق؛ خبرة ومعرفة لجنة التدقيق؛ عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق) **على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة** ($\alpha \leq 0.05$).

وللتحقق من تأثير كل بعد من ابعاد ضوابط تشكيل لجان التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، تم تقسيم هذه الفرضية إلى أربعة فرضيات فرعية، وكما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى HO_{1-1}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين للتحقق من أثر حجم لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، وكما هو موضح بالجدول (4 – 11) ، (4 – 12).

جدول (4 – 11)

نتائج اختبار تحليل التباين بين حجم لجنة التدقيق وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

المتغيرات	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS		درجات الحرية DF	F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
حجم لجنة التدقيق وجودة الأرباح	7.799	7.799	الانحدار	1	37.587	0.000
	28.219	0.207	البواقي	136		
	36.018		المجموع	137		

ملاحظة:

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$).
* قيمة F الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (2.439).

يوضح الجدول (4 – 11) نتائج اختبار تحليل التباين بين حجم لجنة التدقيق وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. الذي يوضح مدى إسهام حجم لجنة التدقيق في تفسير التباين الحاصل في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات

الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. إذ تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). إذ بلغت قيمة **F** المحسوبة (37.587) وهي دالة إحصائياً عن مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يوضح الجدول (4 – 12) تحليل الانحدار البسيط لأثر حجم لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، إذ بلغ معامل الارتباط **R** (0.465) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.217)، أي أن ما قيمته (0.217) من التغيرات في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام بحجم لجنة التدقيق، كما بلغت قيمة درجة التأثير **β** (0.465) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بحجم لجنة التدقيق يؤدي إلى زيادة في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان بقيمة (0.465). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيم **T** المحسوبة وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) والبالغة (6.131). وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الأولى، التي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (4 – 12)

نتائج اختبار تحليل الإنحدار البسيط لأثر حجم لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

المتغير التابع	β معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد
جودة الأرباح	0.465	6.131	0.000	0.465	0.217

ملاحظة:

* قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (1.656).

الفرضية الفرعية الثانية HO_{1-2}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستقلالية لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين للتحقق من أثر إستقلالية لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وكما هو موضح بالجدول (4 – 13) ، (4 – 14).

جدول (4 – 13)

نتائج اختبار تحليل التباين بين إستقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

المتغيرات	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF		F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
إستقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح	8.732	8.732	الانحدار	1	43.524	0.000
	27.286	0.201	البواقي	136		
	36.018		المجموع	137		

ملاحظة:

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).
* قيمة F الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (2.439).

يوضح الجدول (4 – 13) نتائج اختبار تحليل التباين بين إستقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. الذي يوضح مدى إسهام إستقلالية لجنة التدقيق في تفسير التباين الحاصل في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. إذ تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية إستقلالية لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). إذ بلغت قيمة **F** المحسوبة (43.524) وهي دالة إحصائياً عن مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يوضح الجدول (4 – 14) تحليل الانحدار البسيط لأثر إستقلالية لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة

عمان إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لإستقلالية لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، إذ بلغ معامل الارتباط **R** (0.492) عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.242)، أي أن ما قيمته (0.242) من التغيرات في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام بإستقلالية لجنة التدقيق، كما بلغت قيمة درجة التأثير **β** (0.492) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بإستقلالية لجنة التدقيق يؤدي إلى زيادة في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان بقيمة (0.492). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيم **T** المحسوبة وهي دالة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ والبالغة (6.597). وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الثانية، التي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لإستقلالية لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

جدول (4 – 14)

نتائج اختبار تحليل الإنحدار البسيط لأثر إستقلالية لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

المتغير التابع	B معامل الانحدار	t المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد
جودة الأرباح	0.492	6.597	0.000	0.492	0.242

ملاحظة:

* قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (1.656).

الفرضية الفرعية الثالثة HO_{1-3}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لخبرة ومعرفة لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين للتحقق من أثر خبرة ومعرفة لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وكما هو موضح بالجدول (4 – 15) ، (4 – 16).

جدول (4 – 15)

نتائج اختبار تحليل التباين بين خبرة ومعرفة لجنة التدقيق وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

المتغيرات	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF		F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
خبرة ومعرفة لجنة التدقيق وجودة الأرباح	11.132	11.132	الانحدار	1	60.838	0.000
	24.886	0.183	البواقي	136		
	36.018		المجموع	137		

ملاحظة:

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$).
* قيمة F الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (2.439).

يوضح الجدول (4 – 15) نتائج اختبار تحليل التباين بين خبرة ومعرفة لجنة التدقيق وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. الذي يوضح مدى إسهام خبرة ومعرفة لجنة التدقيق في تفسير التباين الحاصل في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. إذ تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخبرة ومعرفة لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$). إذ بلغت قيمة **F** المحسوبة (60.838) وهي دالة إحصائياً عن مستوى ($\alpha \le 0.05$).

كما يوضح الجدول (4 – 16) تحليل الانحدار البسيط لأثر خبرة ومعرفة لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة

عمان. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لخبرة ومعرفة لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، إذ بلغ معامل الارتباط **R** (0.556) عند مستوى $(\alpha \le 0.05)$. أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.309)، أي أن ما قيمته (0.309) من التغيرات في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام بخبرة ومعرفة لجنة التدقيق، كما بلغت قيمة درجة التأثير **β** (0.556) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بخبرة ومعرفة لجنة التدقيق يؤدي إلى زيادة في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان بقيمة (0.556). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيم **T** المحسوبة وهي دالة عند مستوى $(\alpha \le 0.05)$ والبالغة (7.800). وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الثالثة، التي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لخبرة ومعرفة لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة $(\alpha \le 0.05)$.

جدول (4 – 16)

نتائج اختبار تحليل الإنحدار البسيط لأثر خبرة ومعرفة لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

المتغير التابع	β معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد
جودة الأرباح	0.556	7.800	0.000	0.556	0.309

ملاحظة:

* قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (1.656).

الفرضية الفرعية الرابعة HO_{1-4}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين للتحقق من أثر عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، وكما هو موضح بالجدول (4 – 17) ، (4 – 18).

جدول (4 – 17)

نتائج اختبار تحليل التباين بين عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

المتغيرات	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF		F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق وجودة الأرباح	24.681	24.681	الانحدار	1	296.062	0.000
	11.337	0.083	البواقي	136		
	36.018		المجموع	137		

ملاحظة:

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$).
* قيمة F الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (2.439).

يوضح الجدول (4 – 17) نتائج اختبار تحليل التباين بين عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. الذي يوضح مدى إسهام عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق في تفسير التباين الحاصل في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. إذ تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$). إذ بلغت قيمة **F** المحسوبة (296.062) وهي دالة إحصائياً عن مستوى ($\alpha \le 0.05$).

كما يوضح الجدول (4 – 18) تحليل الانحدار البسيط لأثر عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في

بورصة عمان. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، إذ بلغ معامل الارتباط **R** (0.828) عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.05)**.** أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.685)، أي أن ما قيمته (0.685) من التغيرات في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام بعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق، كما بلغت قيمة درجة التأثير **β** (0.828) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق يؤدي إلى زيادة في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان بقيمة (0.828). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيم **T** المحسوبة وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) والبالغة (17.206). وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الرابعة، التي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (4 – 18)

نتائج اختبار تحليل الإنحدار البسيط لأثر عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

المتغير التابع	β معامل الانحدار	t المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد
جودة الأرباح	0.828	17.206	0.000	0.828	0.685

ملاحظة:

* قيمة T الجدولية عند مستوى (α > 0.05) (1.656).

الفرضية الرئيسة الثانية HO_2

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمهام لجنة التدقيق (المهام الإدارية ؛ المهام الفنية) على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لإختبار هذه الفرضية تم إستخدام تحليل الإنحدار المتعدد للتحقق من أثر مهام لجنة التدقيق (المهام الإدارية ؛ المهام الفنية) على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، وكما هو موضح بالجدول (4 - 19).

جدول (4 - 19)

نتائج إختبار تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير مهام لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	DF درجات الحرية		F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	β درجة التأثير لمهام لجنة التدقيق		T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
جودة الأرباح	0.978	0.957	الإنحدار	2	196.796	0.000	المهام الإدارية	0.959	42.103	0.000
			البواقي	135			المهام الفنية	0.031	1.351	0.179
			المجموع	137						

ملاحظة:

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).
* قيمة F الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (2.439).
* قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (1.656).

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يوضح الجدول (4 – 19) أثر مهام لجنة التدقيق (المهام الإدارية ؛ المهام الفنية) على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير للمهام الإدارية للجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، إذ بلغ معامل الارتباط **R** (0.978) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد **R^2** فقد بلغ (0.957)، أي أن ما قيمته (0.957) من التغيرات في جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ناتج عن التغير في مستوى الإهتمام بالمهام الإدارية للجنة التدقيق، كما بلغت قيمة درجة التأثير **β** في اتجاه العلاقة (0.959). أي أن الزيادة في درجة واحدة في مستوى

الإهتمام بالمهام الإدارية للجنة التدقيق يؤدي إلى زيادة في جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان بقيمة (0.959). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة **F** المحسوبة والتي بلغت (196.796) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \le 0.05$). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسة الثانية، وعليه ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمهام الإدارية للجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$).

وللتحقق من تأثير كل مهمة من مهام لجان التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، تم تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتن، وكما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى HO_{2-1}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمهام الإدارية للجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين للتحقق من أثر المهام الإدارية للجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، وكما هو موضح بالجدول (4 – 20) ، (4 – 21).

جدول (4 – 20)

نتائج اختبار تحليل التباين بين المهام الإدارية للجنة التدقيق وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

المتغيرات	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF		F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
المهام الإدارية للجنة التدقيق وجودة الأرباح	8.443	8.443	الانحدار	1	703.583	0.000
	1.575	0.012	البواقي	136		
	16.018		المجموع	137		

ملاحظة:

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$).
* قيمة F الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (3.910).

يوضح الجدول (4 – 20) نتائج اختبار تحليل التباين بين المهام الإدارية للجنة التدقيق وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. الذي يوضح مدى إسهام المهام الإدارية للجنة التدقيق في تفسير التباين الحاصل في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. إذ تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمهام الإدارية للجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$). إذ بلغت قيمة **F** المحسوبة (703.583) وهي دالة إحصائياً عن مستوى ($\alpha \le 0.05$).

كما يوضح الجدول (4 – 21) تحليل الانحدار البسيط لأثر المهام الإدارية للجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة

عمان. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمهام الإدارية للجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، إذ بلغ معامل الارتباط **R** (0.978) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.956)، أي أن ما قيمته (0.956) من التغيرات في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام بعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق، كما بلغت قيمة درجة التأثير **β** (0.978) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق يؤدي إلى زيادة في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان بقيمة (0.978). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيم **T** المحسوبة وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) والبالغة (54.532). وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الأولى، التي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمهام الإدارية للجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (4 – 21)

نتائج اختبار تحليل الإنحدار البسيط لأثر المهام الإدارية للجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

المتغير التابع	β معامل الانحدار	t المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد
جودة الأرباح	0.978	54.532	0.000	0.978	0.956

ملاحظة:

* قيمة T الجدولية عند مستوى ($\alpha > 0.05$) (1.656).

الفرضية الفرعية الثانية HO_{2-2}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمهام الفنية للجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين للتحقق من أثر المهام الفنية للجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وكما هو موضح بالجدول (4 – 22) ، (4 – 23).

جدول (4 – 22)

نتائج اختبار تحليل التباين بين المهام الفنية للجنة التدقيق وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

المتغيرات	مجموع المربعات SOS	متوسط مجموع المربعات MS	درجات الحرية DF		F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
المهام الفنية للجنة التدقيق وجودة الأرباح	14.056	14.056	الانحدار	1	87.039	0.000
	21.962	0.161	البواقي	136		
	36.018		المجموع	137		

ملاحظة:

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.
* قيمة F الجدولية عند مستوى $(\alpha > 0.05)$ (3.910).

يوضح الجدول (4 – 22) نتائج اختبار تحليل التباين بين المهام الفنية للجنة التدقيق وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. الذي يوضح مدى إسهام المهام الفنية للجنة التدقيق في تفسير التباين الحاصل في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. إذ تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمهام الفنية للجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$. إذ بلغت قيمة **F** المحسوبة (87.039) وهي دالة إحصائياً عن مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

كما يوضح الجدول (4 – 23) تحليل الانحدار البسيط لأثر المهام الفنية للجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة

عمان. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمهام الفنية للجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، إذ بلغ معامل الارتباط **R** (0.625) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.390)، أي أن ما قيمته (0.390) من التغيرات في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ناتج عن التغير في مستوى الاهتمام بعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق، كما بلغت قيمة درجة التأثير **β** (0.625) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق يؤدي إلى زيادة في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان بقيمة (0.625). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيم **T** المحسوبة وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) والبالغة (9.329). وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الأولى، التي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمهام الفنية للجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (4 – 23)

نتائج اختبار تحليل الإنحدار البسيط لأثر المهام الإدارية للجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

المتغير التابع	β معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد
جودة الأرباح	0.625	9.329	0.000	0.625	0.390

ملاحظة:

*قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) (1.657)

وتحقيقاً لأهداف الدراسة بشكل شمولي، استخدم الباحث برنامج تحليل المسار Amos Ver.21 بهدف بناء أنموذج مقترح لتأثير كل من ضوابط تشكيل لجنة التدقيق ومهام لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان وذلك باستخدام انموذج المعادلات الهيكلية. إذ بينت النتائج المعروضة بالجدول (4 – 24) أن الأنموذج المقترح قد حقق الموائمة التامة، إذ بلغت قيمة Chi^2 المحسوبة (47.860)، وهي ذات دلالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وما يتعلق بمؤشرات المواءمة المطلقة **Absolute Fit** فقد بلغت قيمة Goodness of Fit Index (GFI) (0.917) وهو مؤشر مواءمة الجودة وهو مقارب إلى قيمة الواحد صحيح. وبنفس السياق بلغت قيمة مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA) (0.028) وهو يقترب من قيمة الصفر. أما ما يرتبط بمؤشرات المواءمة التدريجية **Incremental Fit** فقد بلغت قيمة مؤشر Adjusted Goodness of Fit Index (AGFI) (0.965) وهو مؤشر مواءمة الجودة المُعدل وهو مقارب إلى قيمة الواحد صحيح. كما بلغت قيمة مؤشر المواءمة المقارن

Comparative Fit Index (CFI) (0.947) وهو مقارب إلى قيمة الواحد صحيح، وأخيراً، بلغت قيمة مؤشر المواءمة الطبيعي Normed Fit Index (NFI) (0.978) وهو مقارب إلى قيمة الواحد صحيح. كما يبين الجدول أيضاً أن معامل التحديد لتدمية المصاريف وزيادة العوائد كان (0.722) و (0.612) على التوالي. والشكل (4 – 1) يوضح الأنموذج المقترح لتأثير كل من ضوابط تشكيل لجنة التدقيق ومهام لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وهذه النتيجة تساهم في تحقيق أهداف الدراسة بشكل شمولي, والتي توضح الأنموذج المقترح المتضمن وجود تأثير لضوابط تشكيل لجان التدقيق ومهام لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وهو ما يؤشر أن التأثير بشكل مجتمع يعكس مستوى جودة الأرباح بمقدار (0.435) لضوابط لجنة التدقيق و (675) لمهام لجنة التدقيق.

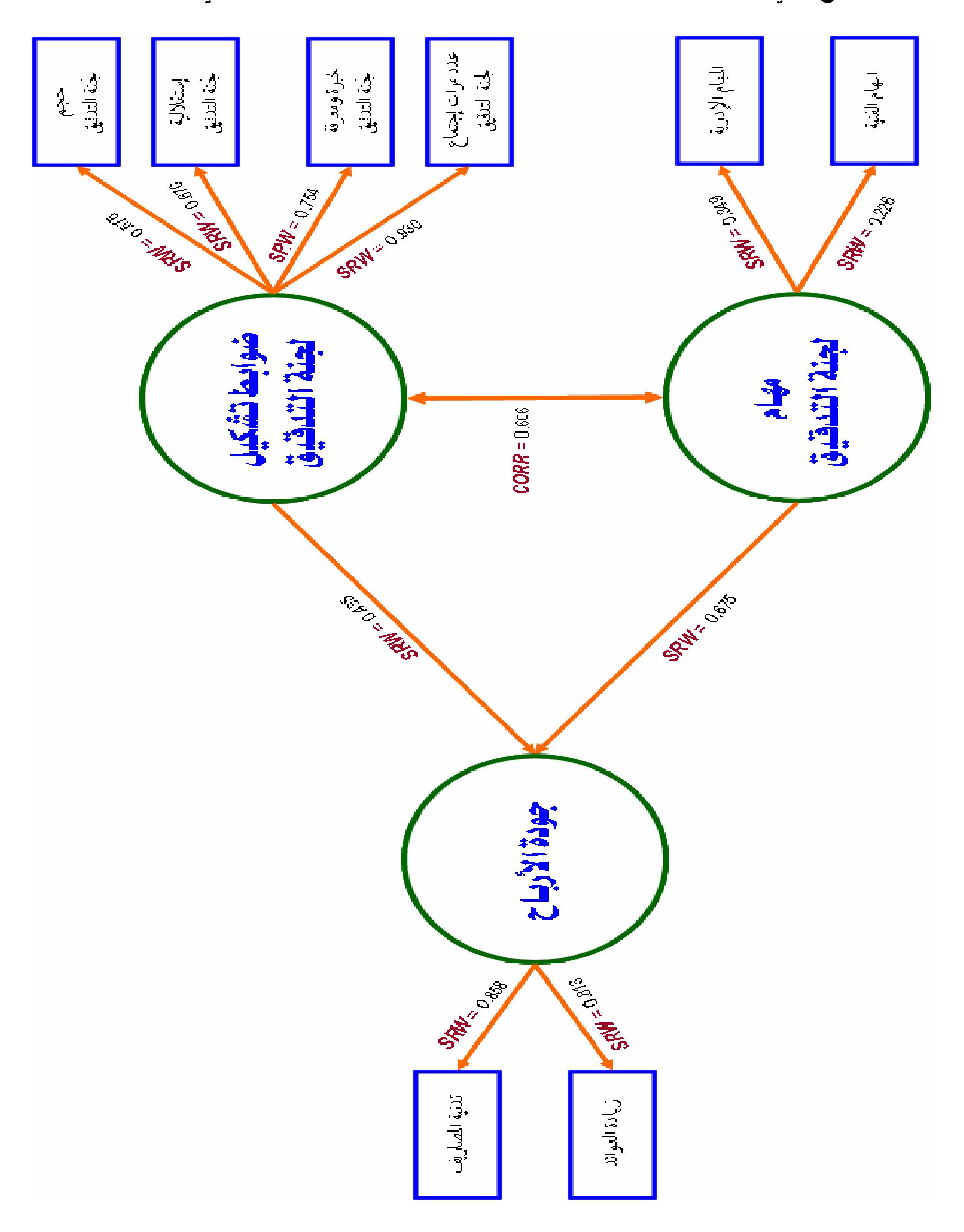
جدول (4 – 24)

مؤشرات الموائمة لأنموذج المعادلة الهيكلية

المؤشر	قيم النتيجة		عتبة القيم
χ^2	.86047		–
DF	19		–
Absolute Fit Level			
GFI	0.917		0.900 فأكثر
RMSEA	0.028		أقل من 0.080
Incremental Fit Level			
AGFI	0.965		0.900 فأكثر
CFI	0.947		0.900 فأكثر
NFI	0.978		0.900 فأكثر
Parsimonious Fit Level			
χ^2 / DF	2.518		أقل من 3
SMC(R^2)	تدنية المصاريف	0.722	كلما كان أعلى كلما كان أفضل
	زيادة العوائد	0.612	

الشكل (4 – 1)

الأنموذج المقترح لتأثير ضوابط تشكيل لجنة التدقيق ومهام لجنة التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان



المصدر: من إعداد الباحث وفقاً لنتائج تحليل المسار

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(5 - 1): المقدمـــــــة

(5 - 2): نتائج الدراسة ومناقشتها

(5 - 3): التوصيات

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

(5 - 1): المقدمـة

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، فإن هذه الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل لها الباحث، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عدداً من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال التحليل الإحصائي بما يلي:

(5 - 2): نتائج الدراسة ومناقشتها

يمكن تلخيص نتائج تحليل متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات على النحو التالي:

أولاً: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ما يلي:

1. بينت النتائج أن مستوى حجم لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.476 . 4.121) بمتوسط مقداره (3.889) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لحجم لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

2. أوضحت النتائج أن مستوى إستقلالية لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.551 - 3.906) بمتوسط مقداره (3.690) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لاستقلالية لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

3. أشارت النتائج أن مستوى خبرة ومعرفة لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.457 - 4.186) بمتوسط مقداره (3.766) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لخبرة ومعرفة لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

4. أوضحت النتائج أن مستوى عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.644 - 3.878) بمتوسط مقداره (3.740) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

5. كما أشارت النتائج أن مستوى المهام الإدارية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.682 - 3.962) بمتوسط مقداره (3.859) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع للمهام الإدارية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

6. وبينت النتائج أن مستوى المهام الفنية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.570 - 3.953) بمتوسط مقداره (3.833) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع للمهام الفنية للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

7. أظهرت النتائج أن مستوى تدنية المصاريف في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.878 - 3.962) بمتوسط مقداره (3.922) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لتدنية المصاريف في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

8. وأشرت النتائج أن مستوى زيادة العوائد في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.682 - 3.878) بمتوسط مقداره (3.803) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لزيادة العوائد في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

ثانياً: نتائج التحليل الإحصائي لإختبار فرضيات الدراسة ما يلي:

1. وجود أثر ذي دلالة إحصائية لضوابط تشكيل لجان التدقيق (حجم لجنة التدقيق؛ إستقلالية لجنة التدقيق؛ خبرة ومعرفة لجنة التدقيق؛ عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق) على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2. وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3. وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لإستقلالية لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

4. وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لخبرة ومعرفة لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

5. وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وهذه النتائج تتفق مع نتيجة دراسة أبو الهيجاء والحايك (2012) التي بينت وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لكل من عدد الأعضاء والخبرة المالية على فترة إصدار تقرير التدقيق والمتمثل بنقصان فترة إصدار تقرير التدقيق. وتتفق أيضاً مع نتيجة دراسة قديح (2013) التي أوضحت وجود علاقة عكسية بين كلا من حجم لجنة التدقيق واستقلالية أعضاء لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة أسهم المصرف التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية كذلك عدم وجود أثر لكل من خاصيتي المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو

لجنة التدقيق وعدد اجتماعات لجنة التدقيق سنويا على جودة التقارير المالية. كما تتفق ونتيجة دراسة Felo وآخرون (2003) التي توصلت إلى أهمية إستقلالية لجان التدقيق وتمتعهم بالخبرات العلمية والعملية الكافية والتي تتعلق بالأمور المحاسبية والمالية تزيد من فاعلية تلك اللجان وتساهم ايجاباً في جودة البيانات المالية. كما وإتفقت مع نتيجة دراسة Bryan وآخرون (2004) والتي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين أعضاء لجنة التدقيق المستقلين والذين يتمتعون بخبرة مالية ويجتمعون بشكل دوري وبين جودة الأرباح.

كما أن هذه النتائج إختلفت مع نتيجة دراسة حمدان وآخرون (2012) والتي بينت أن حجم لجنة التدقيق وإستقلالية والخبرة المالية لأعضاء لجان التدقيق لا تؤثر على جودة الأرباح

6. وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمهام الإدارية للجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

7. وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمهام الإدارية للجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وهذه النتائج تختلف مع نتيجة دراسة السويطي (2006) التي بينت أنه لا تتوافر في لجان التدقيق المشكلة حاليا في الشركات المساهمة العامة الأردنية المتطلبات الأساسية لممارسة دورها بفاعلية، وأنها شكلت في أغلب الأحيان من أجل إستيفاء متطلبات قانونية وليست لتأدية مهمات

جوهرية، ولا يوجد تأثير مهم للجان التدقيق التي تشكل حاليا في الشركات المساهمة العامة الأردنية في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي في هذه الشركات.

8. بينت نتائج الأنموذج المقترح للمعادلات الهيكلية (SEM), أن هناك موائمة تامة لضوابط تشكيل لجنة التدقيق ومهام لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الارباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان, إذ بلغت قيمة x^2 المحسوبة (47.860), وهي ذات دلالة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

(5 - 3): التوصيات

1. ضرورة توجيه اهتمام الجهات المعنية نحو تحديد واضح لشروط الاستقلالية الواجب توافرها في عضو لجنة التدقيق كالتي نصت عليها توصيات اللجان الدولية التي دعمت تشكيل لجان التدقيق كعدم وجود صلة قرابة بينه بين رئيس مجلس الإدارة أو احد المديرين التنفيذيين في الشركات، لتمكين أعضاء لجنة التدقيق من اتخاذ القرارات بموضوعية وواقعية دون أن يتأثروا بالآخرين حتى ولو تعارضت مع رغبات ومصالح الإدارة العليا للشركات.

2. ضرورة قيام مجالس إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمراعاة وجود خبرة محاسبية ومالية عن ممارسة فعلية في أعضاء لجان التدقيق، التي تمكنهم من أداء مهامهم بمهنية وفاعلية.

3. أن يكون الحجم الأمثل للجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ثلاثة أعضاء لكي تكون اللجنة أكثر فاعلية وتكون عملية اتخاذ القرارات سريعة.

4. ضرورة أن تفرض القوانين الأردنية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية الإفصاح ضمن تقريرها السنوي عن مهام وانجازات لجان التدقيق، وكذلك خصائص أعضاء هذه اللجان المشكلة من حيث عدد أعضاءها واستقلاليتهم ومؤهلاتهم وعدد اجتماعاتهم السنوية ونسبة الأسهم التي يمتلكونها.

5. ضرورة قيام الجهات المعنية بمتابعة عمليات تشكيل لجان التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية حتى لا تكون عمليات تشكيل هذه اللجان من اجل استيفاء المتطلبات القانونية فقط.

6. لا بد من وضع الضوابط على ملكية أعضاء لجان التدقيق في أسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية للمساهمة في زيادة استقلاليتهم في رقابة عمليات الشركة، وتنسيق العلاقات بين مختلف الأطراف.

7. لا بد من الحرص على اختيار أعضاء لجنة التدقيق ممن لديهم الخبرة والدراية بالعلوم المالية مما يساهم في تحسين كفائتهم في أداء مهامهم.

8. توصي الدراسة الباحثين بإدخال متغيرات لم يسبق دراستها؛ كدراسة أثر خصائص لجنة التدقيق في جودة الإفصاح، والشفافية المالية، وكذلك البحث عن المزيد من العوامل المؤثرة في جودة الأرباح مع استخدام نماذج أخرى لقياسها.

9. نظراً لاهمية الإستفادة من الدراسة الحالية ومتغيراتها وفقاً للأنموذج المقترح للمعادلات الهيكلية (SEM), فإننا نجد من الضروري التوسع في تطبيق الدراسة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان وشركات صناعية أخرى وعينة أوسع، من أجل الوصول إلى نموذج أكثر شمولية ويتناسب مع الشركات الإردنية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

أولاً: المراجع العربية

1. أبو الهيجاء، محمد فوزي ؛ والحايك، أحمد فيصل خالد، (2012)، "خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، 20 (2): 439 – 463.

2. أبو زر، عفاف اسحاق، (2010)، "تأثير دور لجان التدقيق في إدراك مخاطر أعمال الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، 35 (3): 483 – 511.

3. أبو ميالة، سهيل، (2007)، "العوامل المؤثرة على تحسين فاعلية لجان التدقيق: دراسة تطبيقية على شركات القطاع المالي ببورصة عمان"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان: الأردن.

4. أحمد، محمد الرملي، (2001)، "دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، 15 (2): 1 – 44.

5. حسن، يوسف صلاح عبد الله، (2009)، "محددات فعالية لجنة المراجعة ودوافع الادارة التنفيذية العليا في ارتكاب الخداع المحاسبي"، **آفاق جديدة للدراسات التجارية**، 21 (1): 83 – 127.

6. حماد، طارق عبد العال، (2005)، "**حوكمة الشركات: المفاهيم .. المبادئ .. التجارب وتطبيقات الحوكمة في المصارف**"، الدار الجامعية، الاسكندرية: مصر.

7. حمدان، علام ؛ مشتهى، صبري وعواد، بهاء، (2012)، "دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، 8 (3): 409 – 433.

8. حمدان، علام ؛ ومشتهى، صبري، (2011)، "علاقة خصائص لجنة التدقيق بنوع تقرير مدقق الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان"، **المجلة العربية في المحاسبة**، جامعة البحرين، 14 (1): 109 – 163.

9. حمدان، علاَّم محمد موسى، (2012)، "العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، 20 (1): 265 – 301.

10. دحدوح، حسين أحمد، (2008)، "دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 24 (1): 249 – 283.

11. الذنيبات، علي، (2006)، "**تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: دراسة نظرية وتطبيقية**"، الطبعة الأولى، عمان: منشورات الجامعة الأردنية.

12. الرحيلي، عوض بن سلامة، (2008)، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، 22 (1): 179 – 218.

13. السرطاوي، عبد المطلب ؛ حمدان، علام ؛ مشتهي، صبري وأبو عجيلة، عماد، (2013)، "أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامى الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية"، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)**، 27 (4): 819 – 846.

14. سليمان، محمد مصطفى، (2006)، "**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة**"، الدار الجامعية، الاسكندرية: مصر.

15. السويطي، موسى سلامة، (2006)، "تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان: الأردن.

16. عبد اللطيف، مضر، (2006)، "مدى فاعلية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وأثر خصائص الشركات عليها من وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن"، **مجلة دراسات**، 33 (2): 450 – 465.

17. العطار، حسن عبد الحميد، (2003)، "دراسة اختبارية لمدى مساهمة لجان المراجعة في دعم استقلالية المدقق الخارجي بالتطبيق على البيئة المصرية"، **مجلة البحوث التجارية**، 25 (1): 55 – 102.

18. علي، عبد الوهاب نصر ؛ شحاته، السيد شحاته، (2007)، "**مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**"، الاسكندرية، الدار الجامعية.

19. الفرح، عبد الرازق محمد، (2001)، "مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

20. قديح، بسام سليمان، (2013)، "أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الاسلامية، غزة: فلسطين.

21. قراقيش، سائد، (2009)، "تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان"، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

22.محمد، عمر أحمد ودحدوح، حسين أحمد، (2013)، "دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية: دراسة ميدانية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 29 (2): 463 – 487.

23.مشتهى، صبري ماهر صبري، (2008)، "تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان: الأردن.

24.المومني، محمد عبدالله، (2009)، "دور مجالس الإدارة في الشركات الأردنية في تعزيز فاعلية لجان التدقيق"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 25 (1): 455 – 484.

25. هيئة الأوراق المالية,(2008), دليل قواعد حوكمة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ثانياً : المراجع الأجنبية

1. Abbott, L.J; Park, S & Peters, G.F؛ (2002)؛ Audit Committee, Characteristics and Financial Misstatement: A Study of the Efficiency of Certain Blue Ribbon Committee Recommendation", On-Line, Available: http://www.ssrn.com.
2. Adel, B, & Maissa, T, (2013), "Interaction Between Audit Committee and Internal Audit: Evidence from Tunisia", **IUP Journal of Corporate Governance**, 12 (2): 59-80
3. Altamuro, J, & Beatty, A, (2006), "Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality", **Working Paper** www.ssrn.com
4. Andrew, R, & Goddard, Carol , (2000), "Audit Committee, Cadbury Code and Audit Fees: An Empirical Analysis of UK Companies", **Managerial Auditing Journal**, 15 (7): 358- 371.

5. Arens, A. A; Elder, R. J & Beasley, M.S, (2003), "**Auditing and Assurance Services**", 9th ed., Prentice Hall International Editions, New Jersey.

6. Arens, Alvin A; Elder, Randal J & Mark S, Beasley, (2010), "**Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**", 10th ed., Pearson Education.

7. Barth, M; Landsman, W & Lang M, (2008), "International Accounting Standards and Accounting Quality", **Journal of Accounting Research**, 46(3): 467-498.

8. Bryan, D; Liu, M.H & Tiras, S, (2004), "The Influence of Independent and Effective Audit Committee on Earning Quality", **Working Paper**, State Universsity of NewYork, Buffalo

9. Dechow, P.M & Schrand, C.M, (2004), "**Earnings Quality**", The Research Foundation of CFA Institute.

10. De-jun, WU. (2009), "What are Affecting Earnings Quality: A summarization", **Journal of Modern Accounting and Auditing**, 5(5): 53-58.

11. Ewert, R & Wagenhofer, A, (2005),"Economic Effects of Tightening Accounting Standards to Restrict Earnings Management", **The Accounting Review**, 80: 1101-1124.

12. Farinha, J, (2007), "Dividends and Earnings Quality: The Missing Link? **Working Paper**, University of Porto.

13. Felo, A. J; Krishnamurthy, F& Solieri, S. A, (2003), "Audit Committee Characteristics and the Quality of Financial Reporting: An Empirical Analysis", On-Line, Available :http://www.ssrn.com.

14. García, L.S; Barbadillo, E.R & Pérez, M.O, (2012), "Audit Committee and Internal Audit and the Quality of Earnings: Empirical Evidence from Spanish Companies", **Journal of Management & Governance**, 16 (2): 305 – 331.

15. Hermann's, S., (2006), "Financial Information and Earnings Quality: a Literature Review", **Working Paper**, Facultes Universitaires Noter Dame De La Paix.

16. Iyer, Venkataraman M; Michael, Bamber & Jeremy, Griffin, (2013),"Characteristics of Audit Committee Financial Experts: An Empirical Study", **Managerial Auditing Journal**, 28 (1): 65 – 78.

17. Jenkins, D; Kane, G & Velury, U, (2006), “Earnings Quality Decline and the Effect of Industry Specialist Auditors: An Analysis of the Late 1990s”, **Journal of Accounting and Public Policy**, 25(1): 71-90.

18. Lee, K; Lev, B & Yeo, G, (2007), “Organizational Structure and Earnings Management”, **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 22(2): 293-331.

19. Lin, Jerry W; June F. Li & Joon S. Yang, (2006) "The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality", **Managerial Auditing Journal**, 21 (9): 921 - 933

20. Nelson, Sherliza Puat & Devi, Susela, (2011),"Audit Committee Experts and Earnings Quality", **Corporate Governance: The International Journal of Business in Society**, 13 (4): 335 – 351.

21. Qin, B, (2007), “The Influence of Audit Committee Financial Expertise on Earnings Quality: U.S. Evidence”, **The Icfai Journal of Audit Practice**, 4 (3): 8 - 28.

22. Schipper, K & Vincent, L, (2003), “Earnings Quality”, **Accounting Horizons**, **Supplement**, 97-110.

23. Sekaran, U & Bougie, (2010), “**Research Methods for Business: A Skill Building Approach**”, 5th edition, John Wiley & Sons.

24. Thiruvadi, S, & Huang, H, (2011),"Audit Committee Gender Differences and Earnings Management", **Gender in Management: An International Journal**, 26 (7): 483 – 498.

25. Tong, Y & Wang, H, (2007), “Transactions Among Related Parties, Control Income and Earnings Quality”, **Accounting Research**, (4): 75-82.

26. Zaman, M, & Sarens, G, (2013), “Informal Interactions Between Audit Committees and Internal Audit Functions Exploratory Evidence and Directions for Future Research”, **Managerial Auditing Journal**, 28 (6): 495 – 515.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): قائمة بأسماء محكمي أداة الدراسة (الاستبانة)

ت	اللقب العلمي والاسم	التخصص	مكان العمل
1	أ.د. صالح العقدة	محاسبة	جامعة العلوم التطبيقية
2	أ.د. اسماعيل التكريتي	محاسبة	جامعة عمان الأهلية
3	د. خليل أبو حشيش	محاسبة	جامعة البترا
4	د. عبد العزيز عبد الرحمن	محاسبة	جامعة فيلادلفيا

الملحق رقم (2): أداة الدراسة (الاستبانة)

السيد / ة الفاضل / ة .... تحية طيبة

يهدف الباحث القيام بدراسة بعنوان "**أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان** ". حيث تهدف الدراسة إلى بشكل أساسي إلى بيان أثر لجان التدقيق الواردة في القوانين والتشريعات الأردنية على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

نحن نثق بآرائكم وستكون هذه الآراء موضع اعتزاز وتقدير

المشرف الدكتور نجيب محمد حموده مسعود الطالب مهند سعدي حسين

الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

(1) الجنس

- ☐ ذكر
- ☐ أنثى

(2) العمر

- ☐ أقل من 30 سنة
- ☐ من 30 – 34 سنة
- ☐ من 35– 39 سنة
- ☐ 40 سنة فأكثر

(3) المؤهل العلمي

- ☐ دبلوم
- ☐ بكالوريوس
- ☐ دبلوم عال
- ☐ ماجستير
- ☐ دكتوراه

(4) الخبرة العملية

- ☐ 5 سنوات فأقل
- ☐ من 6 – 10 سنوات
- ☐ من 11 -15 سنة
- ☐ 16 سنة فأكثر

(5) المنصب الوظيفي

- ☐ عضو لجنة تدقيق
- ☐ مدقق خارجي
- ☐ مدقق داخلي

الرجاء بيان الرأي بالعبارات التالية لتحديد مدى الإتفاق بما يرد في كل عبارة من عبارات **ضوابط تشكيل لجان التدقيق**

ت	الفقرة	لا أوافق على الإطلاق	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
		بدائل الإجابة				
حجم لجنة التدقيق						
1	لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء					
2	بعض الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تتالف لجنة التدقيق فيها من أكثر من ثلاثة أعضاء					
3	في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية يتم تقييم تشكيلة لجنة التدقيق بشكل دوري للتحقق من كفاية عدد أعضاء اللجنة					
4	في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية يتم مراعاة المحافظة على مستوى الخبرة والمعرفة لأعضاء لجنة التدقيق في حالة إجراء تغيير في عدد أعضاء اللجنة					
5	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بزيادة عدد اعضاء لجنة التدقيق					
استقلالية لجنة التدقيق						
6	جميع أعضاء لجنة التدقيق ليسوا من حملة الأسهم الذيم لديهم السيطرة والقدرة على التأثير على إدارة الشركة بشكل مباشر					
7	جميع أعضاء لجنة التدقيق موظفين في الشركة					
8	جميع أعضاء لجنة التدقيق ليس لهم علاقة مباشرة من أحد الموظفين ذوي الصلاحيات التنفيذية					
9	جميع أعضاء لجنة التدقيق ليسوا من المستشارين الفنيين للشركة					
10	جميع أعضاء لجنة التدقيق ليسوا من زبائن الشركة الأساسيين					
11	جميع أعضاء لجنة التدقيق ليسوا من أحد المتعاقدين للشركة					
12	جميع أعضاء لجنة التدقيق ليسوا لهم علاقات تؤثر على قدرتهم في التصرف بصورة مستقلة					
خبرة ومعرفة لجنة التدقيق						
13	أعضاء لجنة التدقيق لديهم خبرات كافية تمكنهم من أداء واجباتهم بفاعلية					
14	أعضاء لجنة التدقيق لديهم خبرات متنوعة ذلت صلة بالعمل التدقيق المالي والمحاسبي والرقابي					
15	جميع أعضاء لجنة التدقيق لديهم شهادات عليا بتخصص المحاسبة					
16	جميع أعضاء لجنة التدقيق لديهم شهادات علمية لا تقل عن البكالوريوس					
17	مجموع خبرات أعضاء لجنة التدقيق تتوفر لهم الدراية الكافية بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها					
18	مجموع خبرات أعضاء لجنة التدقيق تتوفر لهم المعرفة الكافية في إجراءات عملية التدقيق					

ت	الفقرة	لا أوافق على الإطلاق	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
		بدائل الإجابة				
عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق						
19	يجتمع جميع أعضاء لجنة التدقيق بشكل دوري واستثنائي لمناقشة القضايا المهمة					
20	جميع أعضاء لجنة التدقيق لديهم جدول محدد ومسبق لعدد الاجتماعات ومواعيدها					
21	تحدد إجتماعات لجنة التدقيق على أساس حجم مسولیات اللجنة وبطبيعة الظروف التي تمر بها الشركة					
22	تجتمع لجنة التدقيق في الشركة ثلاثة مرات على الأقل سنوياً					

الرجاء بيان الرأي بالعبارات التالية لتحديد مدى الإتفاق بما يرد في كل عبارة من عبارات **مهام لجان التدقيق**

ت	الفقرة	لا أوافق على الإطلاق	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
		بدائل الإجابة				
المهام الإدارية						
23	تقييم إجراءات الإدارة في تحديد مخاطر الاحتيال وتقييمها					
24	الإشراف على الرقابة الداخلية المطبقة على الإدارة عند إعداد التقارير المالية					
25	البحث عن احتمالات تجاوزات الإدارة أو الاستخدام غير المناسب للرقابة الداخلية					
26	تقييم عمليات الإدارة وإجراءاتها وتوثيقها للتقديرات المهمة كلّها المستخدمة في عملية إعداد التقارير المالية					
27	تقييم مدخل الإدارة وتوثيقها فيما يتعلق بمعالجة قيود اليومية التي أدخلت بشكل يدوي وعملية إقفال دورة التقارير المالية					
المهام الفنية						
28	وضع برنامج للموظفين وغيرهم للتقرير عن الاحتيال والسلوك غير الأخلاقي					
29	مقارنة معقولية النتائج المالية بالنتائج المالية السابقة أو المتوقعة وإجراء تحليلات ربعية للاحتياطيات الرئيسة					
30	التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينتج عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة					
31	دراسة إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بفحص الاحتيال وتقييمها والاطلاع على تقارير المدقق الداخلي					
32	التأكد من كفاية الإفصاح في التقارير المالية					

الرجاء بيان الرأي بالعبارات التالية لتحديد مدى الإتفاق بما يرد في كل عبارة من عبارات **جودة الأرباح**

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		لا أوافق على الإطلاق	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
تدنية المصاريف						
33	تدرس الشركة بشكل مستمر إمكانية تخفيض مصاريفها التشغيلية					
34	تقوم الشركة بمقارنة إجمالي تكاليف عملياتها مع الإيرادات التي تم الحصول عليها					
35	تسخر الشركة إمكاناتها لتخفيض تكاليف عملياتها					
زيادة العوائد						
36	تسعى الشركة إلى زيادة تدفقاتها النقدية بشكل مستمر					
37	تقوم الشركة بشكل مستمر بتوزيع ارباح					
38	تسعى الشركة إلى خفض المستحقات الاختيارية					

الملحق رقم (3): قائمة بأسماء الشركات ورؤوس أموالها محل الدراسة

اسم الشركة	رأس المال بالمليون دينار
الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية	9869583
الأردنية لإنتاج الأدوية	20000000
الحياة للصناعات الدوائية	9500000
دار الدواء للتنمية والاستثمار	25000000
المركز العربي للصناعات الدوائية	5000000
المتكاملة للمشاريع المتعددة	5250000
العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية	12000000
الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	7000000
الصناعية التجارية الزراعية / الانتاج	14956389
الوطنية لصناعة الكلورين	9000000
الموارد الصناعية الأردنية	16625000
السلفوكيماويات الأردنية	5000000
العربية للمشاريع الاستثمارية	10000000
مصانع الورق والكرتون الأردنية	7500000
الاقبال للطباعة والتغليف	5000000
الوطنية للدواجن	30000000
المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار	10500000
دار الغذاء	7413124
العالمية الحديثة للزيوت النباتية	6000000
الاستثمارات العامة	10000000
الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	23000000
القرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية	9500000
سنيورة للصناعات الغذائية	12594839
أمانة للإستثمارات الزراعية والصناعية	7000000
الإقبال للإستثمار	25000000
مصانع الاتحاد لانتاج التبغ والسجائر	15083657
حديد الأردن	35000000
الوطنية لصناعات الالمنيوم	9000000

يتبع الملحق رقم (3): قائمة بأسماء الشركات ورؤوس أموالها محل الدراسة

اسم الشركة	رأس المال بالمليون دينار
الاستثمارات والصناعات المتكاملة	14500000
الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي	5000000
المتحدة لصناعة الحديد والصلب	32165176
اسمنت الشمالية	55000000
العربية لصناعة الالمنيوم/ارال	6750000
مناجم الفوسفات الاردنية	75000000
مصانع الاسمنت الأردنية	60444460
البوتاس العربية	83318000
الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	25000000
رم علاء الدين للصناعات الهندسية	10000000
العربية لصناعة المواسير المعدنية	9000000
القدس للصناعات الخرسانية	13997200
أساس للصناعات الخرسانية	12000000
الأردنية للصناعات الخشبية/جوايكو	5000000
الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة/مسك_الأردن	38889210
العربية للصناعات الكهربائية	6000000
مصانع الكابلات المتحدة	40000000
الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	19299747
الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	15000000
مجموعة العصر للاستثمار	5191560
اتحاد النساجون العرب	12000000
مصانع الآجواخ الاردنية	15000000
الدولية للصناعات الخزفية	6000000

الملحق رقم (4): نتائج التحليل الإحصائي لإختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى HO_1

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضوابط تشكيل لجان التدقيق (حجم لجنة التدقيق؛ إستقلالية لجنة التدقيق؛ خبرة ومعرفة لجنة التدقيق؛ عدد مرات إجتماع لجنة التدقيق) **على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة** ($\alpha \leq 0.05$).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.829[a]	.688	.678	.29078

a. Predictors: (Constant), SumA4, SumA1, SumA2, SumA3

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	24.772	4	6.193	73.245	.000[b]
	Residual	11.246	133	.085		
	Total	36.018	137			

a. Dependent Variable: SumC

b. Predictors: (Constant), SumA4, SumA1, SumA2, SumA3

Model		Standardized Coefficients	t	Sig.
		Beta		
1	(Constant)		6.544	.000
	SumA1	.029	.399	.691
	SumA2	.558	6.660	.000
	SumA3	.423	5.242	.000
	SumA4	.811	9.939	.000

الفرضية الفرعية الأولى HO_{1-1}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.465[a]	.217	.211	.45551

a. Predictors: (Constant), SumA1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.799	1	7.799	37.587	.000[b]
	Residual	28.219	136	.207		
	Total	36.018	137			

a. Dependent Variable: SumC

b. Predictors: (Constant), SumA1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.371	.240		9.869	.000
	SumA1	.378	.062	.465	6.131	.000

a. Dependent Variable: SumC

الفرضية الفرعية الثانية HO_{1-2}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستقلالية لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.492[a]	.242	.237	.44792

a. Predictors: (Constant), SumA2

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.732	1	8.732	43.524	.000[b]
	Residual	27.286	136	.201		
	Total	36.018	137			

a. Dependent Variable: SumC

b. Predictors: (Constant), SumA2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.183	.252		8.673	.000
	SumA2	.449	.068	.492	6.597	.000

a. Dependent Variable: SumC

الفرضية الفرعية الثالثة HO_{1-3}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لخبرة ومعرفة لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.556[a]	.309	.304	.42776

a. Predictors: (Constant), SumA3

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	11.132	1	11.132	60.838	.000[b]
	Residual	24.886	136	.183		
	Total	36.018	137			

a. Dependent Variable: SumC

b. Predictors: (Constant), SumA3

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.742	.269		6.465	.000
	SumA3	.556	.071	.556	7.800	.000

a. Dependent Variable: SumC

الفرضية الفرعية الرابعة HO_{1-4}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.828[a]	.685	.683	.28873

a. Predictors: (Constant), SumA4

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	24.681	1	24.681	296.062	.000[b]
	Residual	11.337	136	.083		
	Total	36.018	137			

a. Dependent Variable: SumC

b. Predictors: (Constant), SumA4

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.351	.146		9.260	.000
	SumA4	.667	.039	.828	17.206	.000

a. Dependent Variable: SumC

الفرضية الرئيسة الثانية HO_2

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمهام لجنة التدقيق (المهام الإدارية ؛ المهام الفنية) على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.978[a]	.957	.956	.10730

a. Predictors: (Constant), SumB2, SumB1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	34.464	2	17.232	196.796	.000[b]
	Residual	1.554	135	.012		
	Total	36.018	137			

a. Dependent Variable: SumC

b. Predictors: (Constant), SumB2, SumB1

Model		Standardized Coefficients	T	Sig.
		Beta		
1	(Constant)		3.913	.000
	SumB1	.959	42.103	.000
	SumB2	.031	1.351	.179

الفرضية الفرعية الأولى HO_{2-1}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمهام الإدارية للجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.978[a]	.956	.956	.10762

a. Predictors: (Constant), SumB1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.443	1	8.443	703.583	.000[b]
	Residual	1.575	136	.012		
	Total	36.018	137			

a. Dependent Variable: SumC

b. Predictors: (Constant), SumB1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.302	.065		4.626	.000
	SumB1	.923	.017	.978	54.532	.000

a. Dependent Variable: SumC

الفرضية الفرعية الثانية HO_{2-2}

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمهام الفنية للجنة التدقيق على تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.625[a]	.390	.386	.40185

a. Predictors: (Constant), SumB2

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14.056	1	14.056	87.039	.000[b]
	Residual	21.962	136	.161		
	Total	36.018	137			

a. Dependent Variable: SumC

b. Predictors: (Constant), SumB2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.792	.221		8.125	.000
	SumB2	.541	.058	.625	9.329	.000

a. Dependent Variable: SumC